الانتقال من الكليات العلمية العملية إلى الكليات العلمية النظرية بجامعة الكويت وآثاره على قوة العمل

إعداد

د. عبد العزيز الدعيج

د. جاسم يوسف الكندري

كلية التربية – جامعة الكويت

الملخص

حاولت هذه الدراسة أن تتعرف على الأسباب الكامنة وراء انتقال طلبة جامعة الكويت من الكليات العلمية العملية إلى الكليات العلمية النظرية من خلال تحديد حجم الطلبة المتسربين من هذه الكليات، بالإضافة إلى تشخيص العلل والمسببات التي تدعو طلبة الجامعة إلى تغيير كلياتهم لكليات أخرى.

وقد شارك في الدراسة (٢٤٦) طالباً وطالبة انتقلوا من الكليات العلمية العملية (الهندسة، العلوم، الطب، العلوم الطبية المساعدة) إلى الكليات العلمية النظرية (آداب، تربية، شريعة، تجارة، حقوق) خلال الفترة من ٨٩/ ١٩٩٠ حتى ٩٣/ ١٩٩٤ .

وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم الأسباب التي تدعو الطلبة إلى الانتقال من هذه الكليات إلى الكليات الأخرى حسب ترتيبها التنازلي الآتي:

- العوامل الأكاديمية.
- الظروف الشخصية للطالب الجامعي.
- الأسباب التي تعود إلى عضو هيئة التدريس.
- التشريعات الوظيفية.
- الظروف الاجتماعية للطالب.

كما دلت نتائج الدراسة على أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية لمجموعة من المتغيرات على النحو التالي:

- **توجد فروق دالة إحصائياً بين الجنسين ومتغيرات التشريعات الوظيفية، والعوامل العلمية الأكاديمية وظروف الطالب الشخصية.**
- **توجد فروق دالة إحصائياً بين الحالة الاجتماعية للطالب ومتغير الظروف الشخصية المتعلقة به.**
- **توجد فروق دالة إحصائياً بين الظروف الشخصية للأستاذ الجامعي وظروف الطالب الشخصية، والعوامل الأكاديمية والنسب في التعليم الثانوي.**
- **توجد فروق دالة إحصائياً بين التشريعات الوظيفية والكلية الحالية.**

وتناولت الدراسة أيضاً أثر هذا الانتقال في قوة العمل في المجتمع الكويتي.

المقدمة:

لايختلف اثنان على أن الإنسان بخلقه وتركيبته التي أوجدها الخالق البارىء هو محور الحياة ونقطة ارتكازها. ولايغيب لدى المتبصر كيف وظفت الأمم والحكومات ما لدى أبنائها من طاقات هائلة نحو تحقيق أمنياتها وطموحاتها وأهدافها الإستراتيجية. وبالقدر الذي توجه فيه هذه الطاقة إلى مسارها الصحيح، يتحقق لها فيه ما خطط له من مخرجات وأهداف، وخير شاهد ودليل على ذلك عملاقا العالم في العصر الحديث اليابان وألمانيا، فلقد خرجت هاتان الدولتان من أتون الحرب العالمية الثانية وهما مثختتا الجراح، ولكن توظيفهما للطاقات البشرية وتوجيههما نحو المسار الحسن حقق لهما هذه السيادة كما نراها اليوم.

ولقد أثبت العصر الحديث أنه زمن العلم والتكنولوجيا المتطورة التي نراها اليوم تغزو العالم بمستجداتها المتواصلة لتأخذ نصيبها منها، فنراها تضع الخطط وتوجه جهود الشباب نحو المجالات العلمية المتخصصة لتغطية احتياجاتها الوظيفية التخصصية ومحاولة الاكتفاء ذاتياً لسد المطلوب من الكوادر البشرية الوطنية النادرة كالطب والكيمياء والفيزياء والهندسة وغيرها من المجالات الضرورية الأخرى.

من هذا المنطلق، أدركت دولة الكويت كإحدى دول العالم أهمية التخطيط والتنبؤ للمستقبل لتوظيف أبنائها نحو احتياجاتها العلمية، فقد تركت مسئولية ذلك إلى جامعة الكويت والمؤسسات التعليمية العليا بكلياتها المتعددة التي مازالت تستقبل الطلبة في التشعيبات العلمية المختلفة. وقد وفرت الدولة لتحقيق هذه الغاية الأموال الطائلة على مر السنين، لتغطية سوق العمل من الكوادر الوطنية الشابة، وتوفير كم كبير من خريجي الكليات العليا للمشاركة في جهود الوافدين من التخصصات نفسها في تحقيق أهداف المجتمع الكويتي، وعلى رأسها توفير أفضل أنواع الخدمات للإنسان في الكويت وأقرانه الوافدين على هذه الأرض الطيبة.

وجدير بالذكر أنه منذ اكتشاف الذهب الأسود واتخاذ سياسة الباب المفتوح، تدفق الآلاف من العرب والأجانب إلى الكويت بهدف تحسين مستواهم المعيشي والمادي، ومنذ تلك الحقبة التاريخية من عمر المجتمع الكويتي، وهو مازال يعتمد بشكل رئيسٍ على العمالة الوافدة في القطاعات الفنية المختلفة بسبب العجز الواضح في الكوادر الوطنية فيها لذا تبقى المسئولية على الشباب الكويتي فيما نحن بصدد عرضه الآن، وهي المسئولية المتمثلة في تخطيطهم المبكر للانخراط في المجالات العلمية، ثم الإقبال الفعلي عليها، بالإضافة إلى الاستمرار فيها حتى يكتب لهم التوفيق والنجاح.

ومما ورد من تقديم، سوف تسعى هذه الدراسة جاهدة إلى تسليط الضوء على كيفية استثمار جهود طاقات الشباب الكويتي في المجالات العلمية التخصصية، ودورهم في ذلك، ومعرفة إن كانت هناك مشكلات أو معوقات تحول دون ذلك، ومعرفة الأسباب التي تجعل هؤلاء الشباب ينتقلون من هذه المجالات إلى مجالات أخرى مختلفة، وكل ذلك سوف ترد تفاصيله في مشكلة الدراسة والأسئلة المطروحة وغيرها.

مشكلة الدراسة

لقد تبين للباحثَيْن – من استطلاعهما الميداني – أن حالات متكررة تحدث من انتقال طلبة الكليات العلمية العملية (العلوم، الهندسة، العلوم الطبية، الطب) التابعة لجامعة الكويت إلى الكليات العلمية النظرية، ويدرك الباحثان – كما يدرك غيرهما – أن انتقالهم هذا سوف ينعكس سلباً على المجتمع الكويتي، بالإضافة إلى الطلبة أنفسهم مما قد يؤدي إلى اختلال في خطط الدولة التنموية التي تعتمد على توزيع فئة من الخريجين على المجالات المختلفة حسب الاحتياجات المنشودة، ولاسيما أن المجتمع الكويتي من المجتمعات النامية التي تسعى إلى تقوية احتياجاتها البشرية قدر الإمكان لاسيما العلمية منها، هذا بالإضافة إلى أن بلداً كالكويت لديه الإمكانات الميسرة التي تؤهله لأن يعتمد على ضخامة الأيدي العاملة، ومن الطبيعي أن استخدام التكنولوجيا وتغطية الاحتياجات العلمية التخصصية بحاجة إلى توفير كوادر فنية متخصصة قادرة على سد الحاجة المطلوبة. وهذا ما يجدر أن يلتفت إليه المعنيون بالأمر من أصحاب القرار.

أهداف الدراسة:

أولاً: تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وإبراز الخلل الواضح في العمالة الفنية في المجتمع الكويتي من حيث توزيعها على المواطنين والوافدين وتحديد حجم هذا الخلل بما يتناسب وطبيعة الدراسة.

ثانيا: تحديد حجم انتقال الطلبة في جامعة الكويت من الكليات العلمية إلى الكليات العلمية النظرية.

ثالثاً: تشخيص العلل والمسببات التي تدعو طلبة جامعة الكويت إلى تغيير كلياتهم العلمية إلى الكليات العلمية النظرية.

رابعاً: تشخيص أثر هذا التحول في قوة العمل في المجتمع الكويتي.

خامساً: تبصير المعنيين بالأمر بالوسائل والأساليب التي من شأنها أن تحد من ظاهرة التسرب بجامعة الكويت.

أهمية الدراسة:

يتوقع الباحثان أن نتائج هذه الدراسة سوف تعين أصحاب القرار على اتخاذ مايلزم من ظاهرة الانتقال من الكليات العلمية العملية إلى الكليات الأخرى، وهو سوف يساعد على تحقيق احتياجات الدولة حاضراً ومستقبلاً من العمالة الفنية الوطنية المتخصصة، وذلك سعياً إلى تحقيق التوازن المطلوب وتلبية احتياجات سوق العمل، إذ إن الانتقال المستمر والمتزايد للطلبة من الكليات العلمية إلى العلمية النظرية يشكل تهديداً ونزيفاً حاداً قد لاتبدو نتائجه آنية التأثير ولكنها ستكون واضحة وذات أثر سلبي في المجتمع الكويتي على مر الزمن، وهو ما دفع الباحثين في هذه الدراسة لتسليط الضوء على مثل هذه الظاهرة الخطيرة للتعرف على أسبابها وإيجاد أفضل الحلول لها.

رابعاً - عينة الدراسة:

شارك في هذه الدراسة (٢٤٦) طالباً وطالبة ممن انتقلوا من كليات مختلفة بجامعة الكويت، وتوضح الجداول التالية توزيع العينة من حيث الكلية الحالية، والكلية العلمية السابقة، والجنس، والحالة الاجتماعية، ومستوى الدخل الشهري للأسرة، والنسبة المئوية في الثانوية العامة أو ما يعادها (مقررات، نظام عادي)، وحصول الطالب على إنذار.

جدول رقم (١)

يوضح توزيع العينة من حيث الكليات الحالية

الكلية	العدد	النسبة المئوية
تجارة واقتصد	٧٩	٪٣٢,١
آداب	٧٢	٪٢٩,٣
تربية	٦٦	٪٢٦,٨
شريعة	٢٢	٪٨,٩
حقوق	٧	٪٢,٨
المجموع	٢٤٦	٪١٠٠

جدول رقم (٢)
يوضح توزيع العينة من حيث الكليات السابقة

الكلية	العدد	النسبة المئوية
العلوم	١٧١	٪٦٩,٥
الهندسة	٥١	٪٢٠,٧
العلوم الطبية المساعدة	١٥	٪٦,١
الطب	٩	٪٣,٧
المجموع	٢٤٦	٪١٠٠

جدول رقم (٣)
يوضح توزيع العينة من حيث الجنس

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
عَزَبٌ	١٦٠	٪٦٥
متزوج	٨٦	٪٣٥
المجموع	٢٤٧	٪١٠٠

جدول رقم (٤)
يوضح توزيع العينة من حيث الحالة الاجتماعية

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	٩٣	٪٣٧,٨
إناث	١٥٣	٪٦٢,٢
المجموع	٦٤٢	٪١٠٠

جدول رقم (٥)
يوضح توزيع العينة من حيث مستوى الدخل

مستوى الدخل بالدينار الكويتي	العدد	النسبة المئوية
٣٠٠-٤٩٩	٥١	٪٢٠,٧
٥٠٠-٦٩٩	٥٣	٪٢١,٥
٧٠٠-٨٩٩	٦١	٪٢٤,٨
٩٠٠ فأكثر	٨١	٪٣٢,٩
المجموع	٢٤٦	٪١٠٠

جدول رقم (٦)
يوضح توزيع العينة من حيث التعليم الثانوي (مقررات - عادي)

نوع التعليم الثانوي	العدد	لنسبة المئوية
نظام عادي		
٪٦٠- ٪٦٩	٦٣	٪٢٥,٦
٪٧٠-٪٦٩	٨٢	٪٣٣,٣
٪٨٠-٪٨٩	٦١	٪٢٤,٨
٪٩٠-٪١٠٠	٦	٪٢,٤
نظام المقررات		
٢,٥ - ٢,٩٩	٤	٪١,٦
٣ - ٣,٤٩	١٠	٪٤,١
٣,٥ - ٤	٢٠	٪٨,١
المجموع	٢٤٦	٪١٠٠

ونستخلص من الجداول السابقة أن غالبية الطلبة قد انتقلوا إلى ثلاث كليات هي التجارة والآداب والتربية (٣٢,١٪، ٢٩,٣٪، ٢٦,٨٪) على التوالي. كما دلت نتائج العينة على أن أغلب الطلبة قد حولوا من كلية العلوم (١٧١) طالب وطالبة (٦٩,٥٪) من عينة الدراسة.

وقد شارك ١٥٣ من الإناث على حين كان عدد الذكور ٩٣ طالباً وطالبة، كما أن (٦٥٪) من العينة كانوا من الطلبة غير المتزوجين.

وتفاوتت مستويات الدخل للعينة بين الشرائح الأربعة كما هو مبين في الجدول رقم (٥)، وعلى المنوال نفسه بالنسبة لتوزيع العينة من حيث التعليم الثانوي (مقررات - عادي)، ويمكن قراءة المزيد من المعلومات من خلال الجداول (١ - ٦).

خامساً - أسئلة الدراسة:

حاول الباحثان في هذه الدراسة أن يحددا الأسئلة الرئيسية لمثل هذا النمط من الدراسات ذات الأبعاد المختلفة من اجتماعية وتربوية واقتصادية.. إذ إن مثل هذا النوع من الدراسات متعددة التأثيرات، وبناءً عليه فقد قسمت الأسئلة على النحو التالي:

أولاً: هل يمكن اعتبار عملية انتقال طلبة الكليات العلمية العملية بجامعة الكويت إلى الكليات العلمية النظرية مشكلة تواجه المجتمع الكويتي؟ وما مدى تأثير ذلك في حجم وتوزيع العمالة الوطنية في دولة الكويت؟

ثانياً: هل هناك علاقة بين الجوانب المتعلقة بعضو هيئة التدريس والانتقال من الكليات العلمية العملية إلى العلمية النظرية في جامعة الكويت؟

ثالثاً: هل هناك علاقة بين التشريعات الوظيفية والانتقال من الكليات العلمية إلى النظرية؟

رابعاً: هل هناك علاقة بين البرامج الأكاديمية العلمية المستخدمة، والانتقال من الكليات العلمية إلى النظرية؟

خامساً: هل هناك علاقة بين ظروف الطالب الشخصية وعملية الانتقال؟

سادساً: هل هناك علاقة بين الأبعاد الاجتماعية المحيطة بالطالب وعملية الانتقال؟

سابعاً: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الانتقال والمتغيرات التالية: الكلية الحالية - الكلية السابقة - الجنس - الحالة الاجتماعية - مستوى دخل الأسرة - النسبة في التعليم الثانوي - الحصول على إنذار؟

ثامناً: إلى أي حد يمكن القول إن انتقال طلبة جامعة الكويت من الكليات العلمية العملية إلى الكليات العلمية النظرية يعد قضية تربوية، اجتماعية، اقتصادية؟

سادساً - أداة الدراسة:

استخدم الباحثان مجموعة من الأدوات المتباينة بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة من خلالها، وقد تناولت هذه الأدوات الأبعاد التالية:

أ - المقابلة.. حيث تم مقابلة مجموعة من الشخصيات العلمية والاجتماعية والاقتصادية لتحديد الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتربوية للمشكلة وفقاً لمجموعة من الأسئلة المفتوحة التي قام الباحثان بصياغتها.

ب - استبانة.. أُعدت خصيصاً لقياس العوامل والأسباب التي تؤثر في انتقال الطلبة من التخصصات العلمية العملية إلى التخصصات العلمية الإنسانية النظرية. ولقد تم تقنين الأداة لتحقيق الأهداف المرجوة منها من حيث الصدق والثبات، وقد تم تحقيق الصدق الظاهري {Face Validity} وصدق المحتوى {Content Validity} للأداة من خلال توزيع الاستبانة على مجموعة من المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت

الذين يمثلون معظم الكليات الجامعية، وقد تم تعديل وتطوير الاستبانة بناءً على ملاحظاتهم واقتراحاتهم حول البنود الواردة في الاستبانة*. أما من حيث ثبات الأداة، فقد تم التحقق من ذلك من خلال كرونباخ ألفا (Cronbach alpha) وكانت المعاملات على النحو التالي:

- بنود خاصة بالأستاذ الجامعي (٠,٧٢).
- بنود خاصة بالتشريعات الوظيفية (٠,٦٢).
- بنود خاصة بالجوانب العلمية الأكاديمية (٠,٧٣).
- بنود خاصة بالجوانب الشخصية للطالب (٠,٦٥).
- بنود خاصة بالجوانب الاجتماعية المحيطة باطالب (٠,٦٠).

أما بالنسبة للأداة ككل فقد كان المعامل عند مستوى (٠,٨٧) وهي عالية وتناسب المستوى المطلوب لمثل هذا النوع من الدراسات.

والجدول رقم (٧) يوضح توزيع بنود الأداة على متغيرات الدراسة وأبعادها المختلفة، كما نود الإشارة إلى أن أداة الدراسة مرفقة في الملحق رقم (١).

جدول رقم (٧)

يبين توزيع بنود الاستبانة على متغيرات الدراسة وأبعادها المختلفة

بنود ترتبط بالبيانات الأولية	(الكلية - الجنس - التخصص . .الخ)	٧ بنود
بنود ترتبط بالأستاذ الجامعي	(١-٦-٨-١٩ -٢٠-٣٧-٣٩)	٧بنود
بنود ترتبط بالتشريعات الوظيفية	(١٤-١٥-١٦-١٧-٣٠-٤٦)	٦بنود
بنود ترتبط بالجوانب العلمية الأكاديمية	(٣-٤-٥-٩-١٨-٢٢-٢٣- ٢٦-٢٧- ٢٨-٣٦-٣٨- ٤٠-٤١-٤٢-٤٧)	١٦بنداً
بنود ترتبط بالجوانب الشخصية للطالب	(٢-٧-١٠-١١-٢١-٢٩-٢٥-٣٤-٣٥-٤٤-٤٥)	١١بنداً
بنود ترتبط بالأبعاد الاجتماعية المحيطة بالطالب	(١٢-١٣-٢٤-٣١-٣٢- ٣٣-٤٣)	٧ بنود

* يمكن طلب الاستبانة من الباحثين مباشرة.

سابعاً - منهج التحليل الإحصائي:

اعتمدت هذه الدراسة في منهجها التحليلي على الإجراءات الإحصائية التالية:

أ - منهج تحليل المحتوى.

ب - النسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية.

جـ - اختبار «ت».

د - تحليل التباين.

الإطار النظري للدراسة

أولاً - تحليل لواقع قوة العمل الفنية علمياً ووظيفياً:

من المعروف أن نظم التعليم أخذت تلقى اهتماماً وعناية فائقة في المجتمعات، حيث أثبتت الدراسات والبحوث أهمية التعليم بأنواعه في النمو الاقتصادي، فالتنمية هي محصلة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والطاقات البشرية المؤهلة التي تتفاعل جميعها لتشكل مايسمى بالتنمية، فإذا كان من مستجدات التنمية إحداث التطوير والتحديث في المجتمع، فإن هذا يبرر الدور الأساسي الذي يمكن أن يقدمه التعليم في إعداد الموارد البشرية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي دولة الكويت يعتمد الاقتصاد على مبدأ الحرية الاقتصادية، ويؤثر ذلك في طبيعة سوق العمل، فالمشروعات لها حرية اختيار الأيدي العاملة القادرة على العمل بكفاءة عالية، وفي الوقت نفسه تحقيق أكبر عائد - الأمر الذي يجعل من العمالة الوافدة منافساً قوياً للأيدي العاملة الوطنية، لذلك تحتاج

الكويت إلى تخطيط القوى العاملة على أساس علمي دقيق لمعرفة الطلب عليها كماً ونوعاً، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير القوى العاملة المحلية على مستوى من النوعية والمهارة الملائمة لاحتياجات مشروعات التنمية.

ولاشك في أن الاحتياجات من الأيدي العاملة متنوعة حسب قطاعات الاقتصاد: الصناعة - الزراعة - البناء والتشييد - الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية - الأمن والعدالة، لذلك يقع على المؤسسات التعليمية مهمة كبيرة ومتزايدة نحو تطوير الخدمات التعليمية من ناحية الكم والكيف، بحيث تهدف هذه الخدمات إلى تنمية الموارد البشرية الوطنية، ومن ثم تسهم هذه المؤسسات في توفير احتياجات التنمية من رأس المال البشري الذي يقود رأس المال المادي يصونه وينميه، ويكون بديلاً لما ينضب منه[١].

ولاشك في أن التعليم العام والتعليم العالي الجامعي منه والتطبيقي يمثلان الرافد الأساسي في تطور المجتمع ونموه من منطلق أن مخرجات الأنظمة التعليمية ودرجة كفاءتها هي التي تلعب دوراً أساسياً وجوهرياً في تشكيل قوة العمل التي يحتاجها المجتمع، ولاشك في أن تجانس توزيع هذه القوة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة - لاسيما تلك التي يحتاجها المجتمع - هي القوة الحقيقية للنمو الاقتصادي والاجتماعي. وسنحاول في هذا الجزء من دراستنا أن نتناول قوة العمل في المجتمع الكويتي من حيث المستوى التعليمي لقوة العمل وتوزيع القوى البشرية حسب نوع النشاط ومايرتبط بذلك من تأثيرات على نمو وتطور المجتمع الكويتي كقوة عمل تسهم وتشارك في بناء المجتمع، ومن منظور مايتطلبه مثل هذا النوع من الدراسات في إطارها النظري التحليلي.

---

(١) عبد الباسط أحمد رضوان «التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقاً لاحتياجات التنمية في دولة الكويت - «مجلة العلوم الاجتماعية - المجلد الرابع عشر - العدد الثاني - صيف ١٩٨٦ (ص ١٣٣ - ص ١٦٧).

أولا - المستوى التعليمي لأفراد القوى العاملة:

لقد اقترنت التطورات التي طرأت على كل من حجم تركيبة القوى العاملة بإعادة التوزيع النسبي لأفرادها على نحو يعكس قدراً ضئيلاً من التحسن في هيكلها بحسب الحالة التعليمية، وفي نسبة الكويتيين داخل هذا الهيكل.

فكما يتضح من الجدول (٨) وكنتيجة لزيادة عدد أفراد قوة العمل الوطنية مقابل انخفاض أعداد الوافدة منها، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للمواطنين في مجمل القوى العاملة بدرجات متفاوتة لمختلف مستويات الهرم التعليمي. ومع ذلك فقد ظل الحاصلون على مؤهلات دنيا (الشهادتين الابتدائية والمتوسطة) يحتلون قمة هذا الهرم للذكور من أفراد قوة العمل الكويتية بنسبة بلغت (٤٣,٧٪) في عام ١٩٨٩ ونحو (٤٥,٢٪) في عام ١٩٩٣م.

أما الإناث الكويتيات فقد تركزت أعدادهن من فئة المؤهلات تأهيلاً متوسطاً (الثانوية دون الجامعية) بنسبة تجاوزت (٤٤٪) في بداية الفترة وما يقرب من (٤٢٪) في نهايتها. ولقد جاء تراجع هذه النسبة خلال تلك الفترة مقابل الزيادة التي حدثت في الوزن النسبي للمؤهلات تأهيلاً عالياً والتي بلغت حوالي (١,٦٪).

على أن الأمر الأكثر أهمية في سياق النظر إلى هذه التطورات هو ذلك الجمود النسبي في هيكل القوى العاملة الإجمالية بحسب الحالة التعليمية، فلم تحدث سوى تغيرات طفيفة لاتعكس تقدماً ملموساً في هذا الهيكل بين سنتي المقارنة.

ففي الوقت الذي تراجعت فيه نسبة أصحاب المؤهلات الدنيا إلى جملة القوى العاملة بنحو (١,٢)، تراجعت أيضاً نسبة المؤهلين تأهيلاً عالياً بحوالي (٠,٦٪) لكي ترتفع بالمقابل الأهمية النسبية لغير المؤهلين والحاصلين على

مؤهلات متوسطة. وعلى مستوى التفضيل بحسب النوع، يلاحظ أن الفترة موضوع المقارنة قد شهدت إحلال الإناث الحاصلات على مؤهلات متدنية بمن تقتصر معرفتهن على مجرد الإلمام بمبادىء القراءة والكتابة في أفضل الأحوال، إذ انخفضت نسبة الشريحة الأولى في جملة القوى العاملة (أصحاب المؤهلات الدنيا) بحوالي (٥٪) ليرتفع الوزن النسبي للثانية (غير المؤهلات) بالقدر نفسه تقريبا[١].

(١) السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة – وزارة التخطيط – الإدارة العامة لشئون التخطيط – إبريل ١٩٩٤م. ص (٣٠ – ٣٣).

جدول رقم (٨)
تطور التوزيع النسبي لأفراد القوى العاملة بحسب النوع والحالة التعليمية خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣م

الحالة التعليمية	١٩٨٩			١٩٩٣		
	الوزن النسبي		نسبة الكويتيين بالمائة	الوزن النسبي		نسبة الكويتيين بالمائة
	للجملة	للكويتيين		للجملة	للكويتيين	
غير المؤهلين	**٣٤,٣**	**٧,٩**	**٣,٢**	**٣٤,٨**	**٦,٩**	**٤,٠**
ذكور	٣٥,٨	١٠,٠	٣,٥	٣٥,٠	٨,٦	٤,٤
إناث	٢٩,٣	٣,٠	١,٨	٣٤,٠	٣,٠	٢,٥
حملة المؤهلات الدنيا	**٣١,١**	**٣٨,١**	**١٦,٩**	**٢٩,٩**	**٣٩,١**	**٢٦,٧**
ذكور	٣٢,٥	٤٣,٧	١٦,٨	٣٢,٣	٤٥,٢	٢٥,٣
إناث	٢٦,١	٢٤,٦	١٧,١	٢١,٣	٢٥,٤	٣٤,٠
حملة المؤهلات المتوسطة	**٢٢,٦**	**٣٤,٢**	**٢٠,٨**	**٢٣,٩**	**٣٤,٣**	**٢٩,٣**
ذكور	٢٠,٦	٣٠,٠	١٨,١	٢٢,٤	٣١,١	٢٥,٢
إناث	٢٩,٥	٤٤,١	٢٧,٣	٢٩,٢	٤١,٧	٤٠,٦
حملة المؤهلات العليا	**٢١,٠**	**١٩,٨**	**٢٢,٧**	١١,٤	**١٩,٧**	**٣٥,٠**
ذكور	١١,١	١٦,٣	١٨,٣	١٠,٣	١٥,١	٢٦,٥
إناث	١٥,١	٢٨,٣	٣٤,٠	١٥,٥	٢٩,٩	٥٤,٨
إجمالي القوى العملة	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٣,٨**	**١٠٠**	**١٠٠**	**٢٠,٤**
ذكور	١٠٠	١٠٠	٢١,٥	١٠٠	١٠٠	١٨,١
إناث	١٠٠	١٠٠	١٨,٢	١٠٠	١٠٠	٢٨,٤

ثانيا - التركيب المهني لأفراد القوى العاملة:

يتضح من الجدول رقم (٩) التطورات التي طرأت على جملة القوى العاملة وفئتيها الوطنية والوافدة بحسب المجموعات المهنية، فيما بين سنتي المقارنة. ومنه يمكن ملاحظة ارتفاع عدد أفراد قوة العمل الكويتية - بدرجات مختلفة - في جميع المهن، باستثناء مجموعتي رجال الأعمال وعمال الخدمات والزراعة، حيث تراجعت أعدادهم فيهما بما نسبته (٢٪)، (١٣,٤٪) على التوالي. أما فيما يتعلق بقوة العمل غير الكويتية فقد انخفضت في جميع المهن باستثناء مجموعة المهن الطبية والعلمية التي ارتفعت أعداد الوافدين بداخلها بزيادة بلغت حوالي (٢١,٣٪) في عام ١٩٩٣ م بالقياس إلى عام ١٩٨٩م.

وبالنظر إلى مغزى هذه التطورات وما يمكن أن تعطيه من دلالة بشأن انعكاساتها على الهيكل المهني للقوى العاملة - وهذا لن يتضح أمره من دون الوقوف على تغيير العلاقات النسبية داخل هذا الهيكل - فإن الجدول رقم (١٠) يلقي الضوء على ما حدث من تطور في هذا الشأن بعد استبعاد مجموع (من لاتعرف مهنتهم) من جملة القوى العاملة بشقيها الوطنية والوافدة.

ومن هذا الجدول يمكن رصد الحقائق التالية:

أ - على حين يتركز معظم أفراد قوة العمل الكويتية داخل مجموعة المشتغلين بالأعمال الكتابية ورجال الشرطة في كل من سنتي المقارنة، وبنسبة بلغت حوالي (٤١٪) من عددهم في سنة ١٩٩٣م، ونحو (٣٧٪) في سنة ١٩٨٩م، فإن مجموعة العمال العاديين قد استوعبت غالبية أفراد قوة العمل غير الكويتية لكي ترتفع نسبتهم داخل هذه المجموعة من أقل من (٤٦٪) إلى مايزيد عن (٥٣٪) من جملة العمالة الوافدة خلال الفترة نفسها.

ب ـ طرأت تعديلات طفيفة على الأهميات النسبية لشاغلي مختلف المجموعات المهنية من الكويتيين وغير الكويتيين على السواء فيما بين سنتي المقارنة وعلى نحو انعكس في الترتيب النسبي لجملة القوى العاملة وفقاً للمهنة، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه الأهمية النسبية (في تلك المرحلة) في بعض المجموعات المهنية، والتي من أبرزها الأطباء والعلميون (٠,٤٪) والاقتصاديون والقانيون (٠,٥٪)، والفنيون في الهندسة (٠,٢٪)، فقد انخفضت النسبة نفسها لمجموعتي المهندسين والمدرسين بحوالي (٠,٢٪) لكل منهما، وبنحو (٠,٥٪) للمديرين والمشرفين، وبما يقرب من (١,٢٪) لكل من عمال الإنتاج المهرة ومتوسطي المهارة وحوالي (٢٪) لعمال الخدمات والزراعة.

ج ـ سجلت أعداد الكويتيين إلى جملة المشتغلين في كل مجموعة مهنية زيادة ملحوظة فيما بين سنتي المقارنة. وكانت أعلى زيادة في مجموعة المديرين والمشرفين التي ارتفعت نسبتهم فيها بنحو (٢٧٪) خلال تلك الفترة، بحيث بلغت في نهايتها حوالي (٦٦,٦٪) من جملة شاغلي هذه المجموعة، أي بما يزيد بنحو (٤٥,٧٪) عن المتوسط العام لنسبة العمالة الكويتية إلى جملة المشتغلين على مستوى الدولة، والمقدرة بحوالي (٢٠,٩٪) بنهاية يونيو ١٩٩٣م.

وبصفة عامة فقد شكلت أعداد الكويتيين في ذلك التاريخ نسبة تفوق أو تكاد تعادل متوسطها في معظم المجموعات المهنية، ولم تقل عنه بدرجة كبيرة سوى في مجموعات العمالة لتصل إلى أدنى مستوى لها داخل مجموعة عمال الإنتاج متوسطي المهارة (١,٩٪) يليها عمال الخدمات والزراعة (٢٪) ثم فئة العمال العاديين (٣,١٪)[١].

(١) السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة - مصدر سابق (ص ٣٨ - ٤١).

ويدل هذا التحليل الإحصائي للقوى العاملة بدولة الكويت على أنه من الظواهر الإيجابية الجديرة بالاهتمام، وهو ما طرأ على هيكل القوى البشرية الكويتية (خارج قوة العمل) من تغيرات يمكن أن يكون لها تأثير جيد في إنتاجية أفراد المجتمع السكاني، فبالإمكان ملاحظة ارتفاع الأهمية النسبية للطلبة المتفرغين للدراسة (١٥ سنة فأكثر) من نحو (٤٥٪) بنهاية يونيو ١٩٨٩م، إلى أكثر من (٥٤٪) في التاريخ نفسه من عام ١٩٩٣م، وذلك مقابل تراجع الوزن النسبي لكل من المتقاعدين عن العمل وربات البيوت بما يعادل (٢,٦٪) على التوالي خلال تلك الفترة. ولقد جاءت هذه التطورات نتيجة لانخفاض عدد هؤلاء بما مجموعه (٥,٤) آلاف نسمة. الأمر الذي يعكس اتجاهاً واضحاً نحو تراجع معدلات التقاعد المبكر بين صفوف القوى العاملة الكويتية من جانب، وارتفاع معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي من جانب آخر. وذلك فضلا عن تحسن ملموس في معدلات القيد بالمؤسسات التعليمية المختلفة والبقاء فيها لما بعد مرحلة التعليم الأساسي لتحصيل مستويات تعليمية على درجة عالية من التخصص، وبخاصة بين الإناث اللائي ارتفعت أعدادهن خلال هذه الفترة بما نسبته (٤٣,٢٪) مقابل (٢٨,٤٪) للذكور لكي يصل متوسط نسبة الزيادة لكليهما معاً إلى نحو (٣٦,٢٪).

جدول رقم (٩)
تطور توزيع القوى العاملة بحسب المجموعات المهنية والجنسية فيما بين السنتين ١٩٨٩ - ١٩٩٣م

المجموعات المهنية	١٩٨٩			١٩٩٣		
	كويتيون	غير كويتيين	جملة	كويتيون	غير كويتيين	جملة
الأطباء والعلميون	٩٨٤	٤٧٢٣	٥٧٠٧	١٣٩٥	٥٧٢٨	٧١٢٣
المهندسون	٢٠٨٦	١٣٣٨٠	١٥٤٦٦	٢٣٠٠	٨٩٥٠	١١٢٥٠
الاقتصاديون والقانونيون	٣٢٧٣	١٣٧٨٦	١٧٠٥٩	٤٢٩٥	١٢٤١٠	١٦٧٠٥
المدرسون	١٦٢٩٨	٢٤١١٦	٤٠٤١٤	١٨٨٤٥	١٢٩٢٦	٣١٧٧١
المديرون والمشرفون	١٧٨٧١	٢٧٢٢١	٤٥٠٩٢	٢١٨٠٠	١٠٩٥٦	٣٢٧٥٦
الأدباء والاجتماعيون	٤١٠٣	٥٢٥٣	٩٣٥٦	٥٢١٧	٣٠٩٤	٨٣١١
رجال الأعمال	٣٣٧١	١٧٦٦٢	٢١٠٣٣	٣٣٠٢	١٤١٣٤	١٧٤٣٦
الفنيون في الهندسة	٣٥٩٧	١٠٧٠٩	١٤٣٠٦	٤٧٠٦	٨٩٤٧	١٣٦٥٣
الفنيون في الطب	٢٧٦٤	١٣٣٤١	١٦١٠٥	٤١٣٢	٩٠٢٢	١٣١٥٤
الكتبة ورجال الشرطة	٤٠٩١٨	٦٦٢٤١	١٠٧١٥٩	٥٧٢٧٤	٣٨٩٦٠	٩٦٢٣٤
عمال الإنتاج المهرة	٦٧٣٢	٧٧١٠٦	٨٣٨٣٨	٧٢٠١	٥٢٩٤٤	٦٠١٤٥
عمال الإنتاج متوسطو المهارة	٥٣٩	٤٨٩٨٦	٤٩٥٢٥	٥٩٠	٣١١٥٥	٣١٧٤٥
عمال الخدمات والزراعة	٩٦٢	٦٨٢٥٩	٦٩٢٢١	٨٣٣	٤١٥٧٨	٤٢٤١١
العمال العاديون	٧٦٦٧	٣٣٢١٨٨	٣٣٩٨٥٥	٨٩٩١	٢٨٣٦٦٣	٢٩٢٦٥٤
المجموع	١١١١٦٥	٧٢٢٩٧١	٨٣٤١٣٦	١٤٠٨٨١	٥٣٤٤٦٧	٦٧٥٣٤٨
غير المبين مهنتهم	٧٥٤٥	٢١٠٣٠	٢٨٥٧٥	٩١٦٦	٥١١٦٢	٦٠٣٢٨
جملة القوى العاملة	١١٨٧١٠	٧٤٤٠٠١	٨٦٢٧١١	١٥٠٠٤٧	٥٨٥٦٢٩	٧٣٥٦٧٦

جدول رقم (١٠)
تطور التركيب النسبي لأفراد القوى العاملة بحسب المجموعات المهنية نسبة الكويتيين فيما بين السنتين ١٩٨٩ - ١٩٩٣م

المجموعات المهنية	١٩٨٩				١٩٩٣			
	الأهمية النسبية٪			نسبة الكويتيين ٪	الأهمية النسبية٪			نسبة الكويتيين ٪
	كويتيون	غير كويتيين	جملة		كويتيون	غير كويتيين	جملة	
الأطباء والعلميون	٠,٩	٠,٧	٠,٧	١٧,٢	١,٠	١,١	١,١	١٩,٦
المهندسون	١,٩	١,٩	١,٩	١٣,٥	١,٦	١,٧	١,٧	٢٠,٤
الاقتصاديون والقانونيون	٢,٩	١,٩	٢,٠	١٩,٢	٣,١	٢,٣	٢,٥	٢٥,٧
المدرسون	١٤,٧	٣,٣	٤,٩	٤٠,٣	١٣,٤	٢,٤	٤,٧	٥٩,٣
المديرون والمشرفون	١٦,١	٣,٨	٥,٤	٣٩,٦	١٥,٥	٢,٠	٤,٩	٦٦,٦
الأدباء والاجتماعيون	٣,٧	٠,٧	١,١	٤٣,٩	٣,٧	٠,٦	١,٢	٦٢,٦
رجال الأعمال	٣,٠	٢,٤	٢,٥	١٦,٠	٢,٣	٢,٦	٢,٦	١٨,٩
الفنيون في الهندسة	٣,٢	١,٥	١,٧	٢٥,١	٣,٣	١,٧	٢,٠	٣٤,٥
الفنيون في الطب	٢,٥	١,٨	١,٩	١٧,٢	٢,٩	١,٧	١,٩	٣١,٤
الكتبة ورجال الشرطة	٣٦,٨	٩,٢	١٢,٨	٣٨,٢	٤٠,٧	٧,٣	١٤,٢	٥٩,٥
عمال الإنتاج المهرة	٦,٠	١٠,٧	١٠,١	٨,٠	٥,١	٩,٩	٨,٩	١٢,٠
عمال الإنتاج متوسطو	٠,٥	٦,٨	٥,٩	١,١	٠,٤	٥,٨	٤,٧	١,٩
المهارة	٠,٩	٩,٤	٨,٣	١,٤	٠,٦	٧,٨	٦,٣	٢,٠
عمال الخدمات والزراعة	٦,٩	٤٥,٩	٤٠,٨	٢,٣	٦,٤	٥٣,١	٤٣,٣	٣,١
المجموع*	١٠٠	١٠٠	١٠٠	**١٣,٣**	١٠٠	١٠٠	١٠٠	**٢٠,٩**

ثانياً - تحليل مقابلات الشخصيات العلمية والاجتماعية والاقتصادية:

ضمن متطلبات إنجاز هذه الدراسة، أجرى القائمان عليها مجموعة من المقابلات مع شخصيات تربوية واقتصادية للاستزادة من خبراتهم فيما يتعلق بالموضوع، حيث أكد كل منهم وجود ظاهرة انتقال الطلبة، موضوع البحث، وأقروا بأنها مشكلة كبيرة جداً ومكلفة للبلاد، فهناك ٣٥٪ إلى ٤٠٪ تقريباً من الطلبة الذين يلتحقون بكلية الهندسة ثم ينتقلون إلى كليات أخرى في الجامعة أو خارجها كالمعاهد التطبيقية، وقد بينوا أن هناك فكرة عامة لدى الطلبة وهي أن الدراسات النظرية أسهل من العلمية. وفي ما يتعلق بأسباب الانتقال تبين أنها ترجع إلى الأمور التالية:

١ ـ ضعف الإرشاد قبل دخول الطالب إلى مجال الدراسة.

٢ ـ غياب المعايير الثابتة أو الواضحة لدخول المجالات الدراسية.

٣ ـ التعليم العام غير متوازن.

٤ ـ اللغة الأجنبية المستخدمة في الكليات العلمية.

٥ ـ ضعف الحوافز وقلتها.

٦ ـ عدم التفريق بين طالب التخصص العلمي والأدبي.

وحول الآثار السلبية لظاهرة الانتقال في الجوانب الاقتصادية والتنموية، أكد البعض أن ذلك يؤثر في مستقبل الحياة في الكويت حيث حاجته إلى كوادر فنية متخصصة. هذا بالإضافة إلى وقوف هذه الظاهرة عائقاً أمام جهود التنمية التي تبذل في البلاد. كما بين البعض أن الكويت لابد أن تهتم بالتخصصات العلمية لمواجهة احتياجات البلاد منها، ولابد أن يساعد الجهاز التربوي في خلق الإنسان الذي يعرف قيمة الجهد والعلم ويخدم نفسه بنفسه عن طريق الحوافز والدافعية، وفي سبيل تدعيم عملية النمو الاقتصادي للبلاد، ووضع البعض عدداً من الحلول وأهمها الآتي:

١ ـ إعادة النظر في النظام التعليمي بصورة عامة والتوجهات والفلسفات

التعليمية بصورة خاصة.

٢ ـ ربط سوق العمل بالتعليم.

٣ ـ وضع نظام معين لاستقدام العمالة.

٤ ـ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

أما من الناحية الاجتماعية فذكر بعضهم بأن الطالب الجامعي يسعى لمصلحته الشخصية فقط، والسبب الرئيسي يعود للخلل في التعليم العام وعدم توفير الأمن وعدم الاهتمام بالاقتصاد. ولابد أن تهتم وزارة التربية بتأهيل الطالب وإعداده للجامعة مع التركيز على العلوم وأن تكون الأسرة على وعي كامل بمستقبل المجتمع ككل، وتوجيه أبنائها نحو التخصص الأفضل وليس نحو الحصول على الشهادة الجامعية فقط.

وقد تحدث بعض المسئولين عن قوانين وتشريعات الدولة وأن هناك امتيازات للتخصصات العلمية والبدلات ولكن هناك تخصصات أخرى علمية عملية غير مهنية تحتاج إلى امتيازات وبدلات أكثر من غيرها.

ثالثاً - الدراسات السابقة المتعلقة بالجانب التطبيقي الأكاديمي للدراسة:

١ - الدراسات العربية:

تأتي خطورة مشكلة الانتقال من كونها رافداً أساسياً من روافد الأمية، وعائقاً لجهود التنمية في شتى المجالات. ولقد استحوذت مشكلة الانتقال على اهتمام الباحثين في المجالات التربوية لسنوات عديدة، إلا أنها مازالت تمثل تحدياً للنظم التعليمية في عالمنا العربي، مما يشير إلى أن عوامل عديدة في النظم المجتمعية والتربوية والأسرية لازالت تعمل على استمرارية هذه المشكلة وخطورتها على جهود التنمية والتخطيط، كما أن ظاهرة التسرب تمثل بعداً أكبر وأخطر يتمثل بالهدر التربوي.

ويقصد بالهدر التربوي «الفروق في الكفاءة التعليمية المثلى والكفاءة التعليمية الواقعية»، وتعني الكفاءة التعليمية مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المنشودة فيه، كما أن الهدر التربوي يعتبر من أهم المشكلات التي تواجه الأنظمة التربوية في الدول المختلفة، وتكمن خطورته في آثاره المتشعبة في الطالب نفسه والأسرة والمدرسة والمجتمع والاقتصاد الوطني، فهو بايجاز يمثل عملية تآكل داخلي وتزييفاً مستمراً للآمال والطموحات والأهداف التي يعمل من أجلها كل نظام تربوي، ويأتي ذلك نتيجة اختلال التوازن بين مايتوفر للتعليم من إمكانات والعائد منه متمثلاً في أعداد الخريجين والمستوى الذي وصلوا إليه، ومايؤدونه من دور إيجابي في التطور الاجتماعي. ولخطورة ظاهرة الهدر التربوي على النحو المشار إليه اهتمت معظم الدول المتقدمة والنامية بدراستها، ولاسيما في بعدها الكمي «الانتقال». وفي دولة الكويت أجريت عدة دراسات في هذا المجال، ولكنها كانت دراسات جزئية ومحدودة[١]. وما هذه الدراسة إلا محاولة لتسليط الضوء على أبعاد يرى الباحثان أن تكون شاملة تغطي معظم المتغيرات والأبعاد ذات الطابع المؤثر في عملية الانتقال، وفي النهاية فيما يسمى «بالهدر التربوي».

وسنحاول في هذا الجزء من دراستنا أن نستعرض مجموعة من الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية، والتي تناولت مفهوم التسرب أو التحول من الكليات العلمية إلى الكليات الأدبية الإنسانية.

قدم تقرير تحت عنوان «ظاهرة عدم إقبال الطلبة الكويتيين على متابعة الدراسة في الكليات العلمية»[٢] في يونيو من عام ١٩٨٠م. تحت إشراف مدير

---

(١) فتحي أحمد النمر، سميحة الشريدة، والرسوب والتسرب في مدارس التعليم العام، التربية، العدد الثاني، السنة الأولى، سبتمبر ١٩٨٩م. ص ٧٩ - ٩٦.

(٢) تقرير مقدم للسيد مدير الجامعة (ظاهرة عدم إقبال الطلبة الكويتيين على متابعة الدراسة في الكليات العلمية - جامعة الكويت - ١٩٨٠م).

الجامعة آنذاك، وقد خلصت اللجنة إلى أن العوامل الحقيقية المؤثرة قد ترجع إلى الآتي:

أولاً: الأسباب الاجتماعية، ولاسيما تلك التي تنظر إلى الشهادة الجامعية بأنها الوسيلة، وليست الغاية للحصول والوصول إلى المهن المطلوبة، والتي يحتاج إليها المجتمع.

ثانياً: تركيبة الاقتصاد الكويتي تفرد جانباً بالغ الأهمية للأنشطة المالية والتجارية والخدمية، مما يجعل هذه القطاعات تستقطب النسب الأكبر من الكويتيين المثقفين، وتتيح لهم فرصاً مغرية للتقدم، كما أنها توفر لهم ظروف عمل مريحة مما يبرر زيادة إقبال الطلبة على بعض الكليات دون الأخرى، ولاسيما كلية التجارة.

ثالثاً: إن التعليم الثانوي جاف ونظري بمناهجه التعليمية، بالإضافة إلى انفصاله عن واقع الحياة اليومية، مما يقلل من جاذبية هذه المناهج، بالإضافة إلى أن دراسة المواد العلمية تحتاج إلى درجة أعلى من المثابرة والدأب بالمقارنة مع الدراسات النظرية الأدبية.

رابعاً: على المستوى الجامعي نجد أن طبيعة الدراسة في الكليات العلمية تحتاج إلى درجة أعلى من المثابرة، كما أن طول اليوم الدراسي، وزيادة سنوات الدراسة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم متابعة الطلبة دراستهم بالكليات العلمية، ويعزز ذلك بغياب المخصصات والحوافز المالية المشجعة في سوق العمل مع النظام الوظيفي، وصعوبة ظروف عمل المهن العلمية.

وفي دراسة أخرى تحت عنوان «التسرب في التعليم الجامعي - دراسة تحليلية لعوامل التحويل والانسحاب لطالبات جامعة الملك سعود»[١].

(١) هند ماجد الختيلة، التسرب في التعليم الجامعي، دراسة تحليلية لعوامل التحويل والانسحاب لطالبات جامعة الملك سعود - جامعة الملك سعود ١٩٩٢م. «دراسة غير منشورة».

كانت نتائجها على النحو التالي:

كانت كلية الآداب أكثر الكليات التي تحولت الطالبات إليها، يليها كلية العلوم الطبية التطبيقية ثم العلوم الإدارية، وكانت كلية الزراعة أقل الكليات في هذا الشأن يليها كلية التربية، واتضح أيضاً أن أكبر عدد من الإنذارات كان من نصيب كليتي العلوم الطبية التطبيقية والعلوم. ومن أبرز نتائج الدراسة كأسباب أساسية للتحويل إلى كليات أخرى، جاءت الأسباب الأكاديمية (مقررات لا تتلاءم ومستواي الدراسي، دراستي لمقررات لاتتفق وميولي، عدم تمكني من اجتياز الدورة الإنجليزية، عدم مقدرتي على استيعاب المحاضرات.. إلخ) تشكل وزناً كبيراً في تكوين دوافع التحويل، حيث وصلت إلى ٦٢٪، على حين أن العوامل الاجتماعية قد احتلت المرتبة الثانية من مجموع الأسباب التي دعت إلى التحويل، وتمثلت في ٣٨٪، كما تبين أن المستوى التعليمي للأب والأم والمستوى الأكاديمي للطالبة، بالإضافة إلى الحالة الاجتماعية وعدد الأطفال من الأسباب التي تدفع الطالبات للتحويل. وفي دراسة أجريت بدولة خليجية «تحت عنوان» «عزوف الطلاب عن دراسة الرياضيات وعلاقته ببعض المتغيرات المعرفية والنفسية والاجتماعية لدى عينتين من طلاب دولتي قطر والإمارات»[(١)]، وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات طلاب كل مجموعة على حدة من المجموعات الثمان التي تتكون منها عينة الدراسة، وذلك بالنسبة لكل متغير من المتغيرات الثمانية وهي (الاتجاهات نحو الرياضيات - قلق التحصيل في الرياضيات - المستوى الاقتصادي والاجتماعي - مفهوم الذات عن القدرة الأكاديمية - واقعية الإنجاز - وجهة الضبط - الدوجماتية).

وقد دلت النتائج الخاصة بالفروق بين طلاب قطر الذين يرغبون في دراسة

(١) شكري سيد أحمد، مدحت السيد محروس، عزوف الطلاب عن دراسة الرياضيات وعلاقته ببعض المتغيرات المعرفية والنفسية والاجتماعية لدى عينتين من طلاب دولتي قطر والإمارات (مركز البحوث التربوية - كلية التربية - جامعة قطر ١٩٨٨م).

الرياضيات ونظرائهم ممن يعزفون عن دراستها على أن هذه الفروق دالة إحصائياً بالنسبة لجميع المتغرات فيما عدا الدوجماتية، ولوحظ أن الفروق جميعها دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ فيما عدا المستوى الاجتماعي والاقتصادي فالفروق الخاصة به دالة عند مستوى ٠,٠٥ فقط، وتشير هذه النتيجة إلى أن طلاب دولة قطر الذين يرغبون في دراسة الرياضيات اتجاهاتهم نحو الرياضيات أكثر إيجابية من نظرائهم ممن يعزفون عن دراسة الرياضيات، كما أنهم يعانون من درجات تحصيل أقل، ومستواهم التحصيلي الدراسي السابق في الرياضيات أعلى، كما تزداد لديهم كلٌ من دافعية الإنجاز ودرجات مفهومهم عن ذواتهم الأكاديمية، ووجهة الضبط لديهم.

أما بالنسبة للدوجماتية، فإن الطلاب الذين يعزفون عن دراسة الرياضيات أعلى من حيث الدوجماتية من نظرائهم ممن يرغبون في دراسة الرياضيات، وإن كانت الفروق غير دالة إحصائياً بين المجموعتين، وبالنسبة للمستوى الاجتماعي والاقتصادي تبين ازدياد متوسط درجات الطلاب الذين يعزفون عن دراسة الرياضيات عن نظرائهم ممن يرغبون في دراستها، والفروق دالة إحصائياً على مستوى ٠,٠٥ فقط.

ويرى بعض الباحثين أن المشكلة في عزوف الطلاب والطالبات عن التخصصات العلمية ترجع إلى التشعب في التعليم الثانوي، (أدبي وعلمي) حيث بين الطلاب أسباب اتجاههم لاختيار الفرع الأدبي وعزوفهم عن الدراسة في الشعب العلمية إلى الآتي:

- صعوبة المواد العلمية، ولاسيما الرياضيات.
- سهولة المواد الأدبية.
- مستقبل الدراسات الأدبية أفضل.
- مساواة المعاملة الوظيفية بالنسبة للشعبتين.

على حين تركزت أسباب صعوبة الدراسة في القسم العلمي على:

- حول المقررات واحتياجها إلى وقت طويل للاستذكار.
- صعوبة الاستذكار وسرعة النسيان.
- عدم كفاءة المدرسين.
- جفاف أسلوب الكتاب.
- صعوبة الاختبارات.
- جفاف المادة العلمية وبعدها عن الحياة العامة.

على حين أن المدرسين وأولياء الأمور قد اتفقوا على أن أسباب تفضيل التخصص الأدبي وعزوفهم عن دراسة العلوم، تعود إلى:

- كثافة المقررات العلمية.
- صعوبة الموضوعات وبعدها عن الحياة.
- حداثة المواد العلمية وتعقدها[١].

وفي دراسة تحت عنوان «مدى التغيير في ظاهرة عزوف طلاب المرحلة الثانوية عن دراسة العلوم».

حيث شملت الدراسة ثماني مدارس موزعة على بنين وبنات لاستشعارآراء طلاب الصف الرابع الثانوي بشعبتيه العلمي والأدبي للتعرف على مدى رضا هؤلاء من الشعبة، حيث دلت النتائج على أن مستقبل المواد العلمية وحب المواد العلمية يعتبران من أهم الدوافع التي دفعتهم لاختيار شعبة العلوم، كما أنهم بينوا أن أهم الصعوبات التي تواجههم في دراسة المواد العلمية هي:

طول المقرر واحتياج المواد العلمية لوقت طويل للاستذكار، وعدم الفهم أثناء شرح المدرس. ومن منظور الرؤية المستقبلية فيما يخص مواصلة الدراسة

(١) دراسة حول ظاهرة عزوف طلبة المرحلة الثانوية عن دراسة العلوم - وزارة التربية - مركز البحوث والمناهج - مارس ١٩٧٧م.

بعد حصولهم على الثانوية العامة، أفاد معظم أفراد العينة برغبتهم في مواصلة دراستهم بعد حصولهم على الثانوية العامة، وأنهم يفضلون الالتحاق بالكليات العلمية المهنية على الالتحاق بالأدبية النظرية. وعلى الرغم من ضآلة الحافز المادي إلا أن معظم الطلاب يفضلون العمل بالوظائف الحكومية، وبشكل عام فإن عدداً كبيراً من الطلاب يرون أن المهن المتعلقة بالتخصصات العلمية أفضل من حيث المستقبل[١].

وفي دراسة عربية أخرى تحت عنوان «مشكلات طلاب الجامعة في مصر وأساليبهم في مواجهتها، دراسة استطلاعية لطلاب فرع جامعة القاهرة بالفيوم»[٢] حيث كان من أبرز نتائجها:

- قلة الامتحانات وتصحيحها على اعتبار أن نتيجة الامتحان تحدد مستقبل الطالب.
- الشكوى من كثرة المقررات الدراسية وما تتصف به من حشو وتكرار وابتعادها عن واقع الحياة اليومية، معظم المناهج نظرية غير عملية واليوم الدراسي طويل.
- هناك فجوة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب، ويظهر هذا في تعبير الطلاب عن علاقتهم بأساتذتهم بأنها لايسودها المودة في كثير من الأحيان، مع عدم اهتمام الأساتذة بهم أو بمشكلاتهم.

وفي دراسة حول «العلاقة بين التحصيل العلمي لطلبة جامعة الكويت

---

(١) دراسة مدى التغيير في ظاهرة عزوف طلاب المرحلة الثانوية عن دراسة العلوم، وزارة التربية، مركز بحوث المناهج - يونيو ١٩٨١م.

(٢) يوسف سيد محمود «مشكلات طلاب الجامعة في مصر وأساليبهم في مواجهتها، دراسة استطلاعية لطلاب فرع جامعة الفيوم» ١٩٩٣م، دراسات تربوية، المجلد الثامن، الجزء (٤٩)، ص ٢١٥ - ٢٥٠.

وبعض العوامل الأكاديمية والاجتماعية والنفسية» توصل الباحث[١] إلى النتائج التالية:

إن العوامل التي ترتبط بالمناهج وطرائق التدريس والأستاذ الجامعي تلعب دوراً بارزاً ومهماً في التحصيل العلمي للطالب الجامعي وتطوره الأكاديمي، وجاءت الأسباب التالية أكثر تأثيراً في التحصيل العلمي للطالب الجامعي نوردها على النحو التالي:

- عدم الرغبة في نوع الدراسة التي يقبل بها الطالب.
- عدم إتقان بعض أعضاء هيئة التدريس لمهارات التعليم.
- افتقار المواد الدراسية للعنصر المشوق.
- عدم تمكن بعض الأساتذة من المادة العلمية.
- ضعف العلاقة بين الطالب وعضو هيئة التدريس.
- الاختلاف الكبير بين محتوى الكتاب المقرر والمحاضرات.
- ضعف العلاقة بين التخصصات الجامعية ومتطلبات سوق العمل.

٢ - الدراسات الأجنبية:

في دراسة وصفية تحليلية استجاب لها عميد وخمسون مرشداً أكاديمياً، بالإضافة إلى عدد ستين من الطلبة الحاضرين، و٥٣ آخرون سابقون، كما اشتملت الدراسة على ٦٢ مقابلة لأشخاص تركوا الدراسة، حيث وجد أن العميد والمرشحين قد رتبوا العمل العلاجي والالتزامات الخارجية، وصعوبة التحويل كمعوقات وصعوبات لاستمرارهم في الدراسة. ومن جانب آخر فقد ألقى المفصولون من الدراسة اللوم والعتاب على المرشدين نظراً لضعف إرشادهم

(١) جاسم الكندري «العلاقة بين التحصيل العلمي لطلبة جامعة الكويت وبعض العوامل الأكاديمية والاجتماعية والنفسية ١٩٩٣م» دراسات تربوية، المجلد الثامن، الجزء (٤٩)، ص ٨٦ - ١١٨.

وقلة خبرتهم، وعدم وضوح مفهوم البرامج غير التقليدية، وما يستفاد من التغذية الراجعة[١].

وفي دراسة أخرى حول أسباب التسرب من إحدى الكليات الطبية التخصصية التابعة لإحدى الجامعات الكندية، وجد أن أهم هذه الأسباب هي عدم الرضا عن البرنامج الأكاديمي، بالإضافة إلى المنهج الدراسي وعدم الإلمام الكافي بالأهداف التربوية المستقبلية للتخصص ، وأخيراً الضغط النفسي المصاحب للتخصص[٢].

وتوصلت مجموعة من الباحثين في جامعة مدينة نيويورك إلى أن التسرب هو التحدي الحقيقي الذي يواجهه مجموعة من الطلبة الذين صنفوا «بالمجازفين»، حيث اعتمد الباحث على مجموعة من الدراسات التي توصلت إلى أن التسرب قد يكون نتيجة للأسباب التالية:

- عدم الثقة بالنفس ومفهوم الذات عند الطالب.
- الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للطالب والمستوى التعليمي للوالدين.
- معدل الطالب في التعليم الثانوي.
- عدم استيعاب وفهم البرامج الأكاديمية.
- غياب التوجيه والإرشاد الأكاديمي المناسب.
- القدرات والمهارات الشخصية اللازمة للتخصص[٣].

---

(١) Marinelli, Rosalie, 1991 ''Attrition Of adult Learners in Anontraditional College'' Journal; Of Continuing Higher Education, Vo, 39, No. 3. pp. 17.

(٢) Stewart, Mirim 1990. Attrition from health professional school in a canadian university ''canadian journal''.

(٣) Kimc. Francis, Robert J. Kelly, & Mantha J. bell, 1993, ''Success in scholl: Aresearch Agenda on student attrition and Rettention in the seek program''. Educational Evaluation and policy analysis, vo. 15. No.4. pp. 437-441.

وفي دراسة أخرى لعينة من الطلبة بلغ مجموعهم (٦١) طالباً تركوا جامعة شيكاغو أربن، تبين من خلال المقابلات التي أجريت معهم شخصياً أو من خلال المكالمات الهاتفية أن ٩٠٪ من مجموع هذه العينة يعزون تركهم للجامعة إلى جامعة أخرى للأسباب التالية:

- ضآلة المساعدات المادية للطلبة.
- غياب الإرشاد التربوي والأكاديمي.
- سياسة القبول في الجامعة.
- إجراءات التسجيل في المقررات.
- غياب الكفاءات التدريسية اللازمة.
- العدالة في توزع الدرجات.

كما بينت أن ٣١٪ من المشاكل تعود إلى أمور عائلية بين الطلاب، بالإضافة إلى بعض الأمور الشخصية التي تعود إلى الطالب نفسه نسبتها ٢٥٪[١].

وفي دراسة لتقليل التسرب من كلية الهندسة كتصور للعام ألفين توصل الباحث «بيوفات» إلى المقترحات التالية:

- إدراك عمق العلاقة بين التعليم الثانوي والجامعي، ولاسيما مايرتبط منها بالجانب العلمي التطبيقي.
- النظر للكفاءات التدريسية في التعليم الثانوي، وعلاقته بالتعليم الجامعي.

---

(١) Oqletree, Earl. "Analysis of the Non-retention of CUU first year Student". Chicago urban university, 1992

- الاهتمام بعملية الإرشاد الأكاديمي الدوري.
- خلق وتطوير البرامج الجامعية التي من شأنها أن تحافظ على البقاء في تخصصاتهم العلمية التطبيقية.
- الاهتمام بالنواحي التدريسية كما هو الاهتمام بالأبحاث العلمية[١].

وفي دراسة قام بها (جون هيدل) لتحديد أهم الأسباب التي دعت إلى تسرب طلبة كلية الطب المساند في جامعة تكساس بأمريكا، حيث كانت الدراسة تتبعية في الفترة من سبتمبر ١٩٧٢م، حتى أغسطس ١٩٨٦م. فقد جاء أن من أهم أسباب التسرب ترتيباً هي:

١ ـ أسباب متعلقة بالجوانب الشخصية العائلية للطالب (٢٥٪).
٢ ـ أسباب متعلقة بالصعوبات الأكاديمية (١٤٪).
٣ ـ أسباب متعلقة بالتحول والتنقل من برنامج إلى آخر (١٢٪).
٤ ـ أسباب متعلقة بانشغال الطلبة في العمل الخارجي (١١٪).
٥ ـ أسباب متعلقة بالجوانب الصحية للطلبة (٥٪).
٦ ـ أسباب متعلقة بالتنقل من مدينة إلى أخرى (٥٪).
٧ ـ أسباب متعلقة بسوء توقعات الطالب لمتطلبات البرنامج (٢٪).
٨ ـ أسباب أخرى غير معروفة (٢٦٪).[٢]

وفي بحث عن دراسة حالات لمجموعة طلبة في كلية (رددير) ذات نظام السنتين في كندا عام ١٩٩٠م، لمقارنة مدى مواظبتهم في الدراسة من عدمها ولمعرفة أسباب تسربهم منها[٣].

(١) Beaufait, Fred 1992, "An Engineering Curiculum For the year 2000" Engineering-Education, vo. 8 1 No. 4,pp. 425-428.

(٢) John G. Hedle. Attrition in an undengraduete Program in Allied in Allied Health Education Journal Of Allied Health, August 1987, Volume 16, part 3, p.p. 219-28.

(٣) Dlance Tyler, and Jamed Small. Persistence Of College Transfer Students. The Alberta Educational Research. Vol. 36, No 2, June 1990, pp. 81-88.

فقد أظهرت النتائج أن أقوى الأسباب لتسرب الطلبة من الكلية ترجع إلى:

- حاجتهم إلى أوقات فراغ كافية للدراسة.
- رغبتهم في الحصول على وظائف.
- غياب الدعم المادي لهم.

كما أن نصف الأسباب ترجع إلى أسباب أخرى من مثل:

- صعوبات مالية.
- توجههم إلى وظائف جذابة.
- أسباب صحية قاهرة.
- عدم قبولهم من الجامعة.

كما سجلت أسباب أخرى أقل قيمة من مثل:

- الحاجة إلى إعادة التفكير في المستقبل العملي والحياتي.
- زيادة الإرهاق من الدراسة.

وفي دراسة أخرى حول الأسباب التي تسهم في نجاح الطلاب واستمرارهم تبين للباحث أن اختيار الطالب للمواد التي يريد دراستها، ومستوى المقررات التي يسجل بها، وتقويم التوجيه والإرشاد من فترة لأخرى، وتنظيم الوقت من قبل الطالب للدراسة أثناء التعليم الجامعي، بالإضافة إلى بعض المتغيرات التي من شأنها أن تسهم في هذا النجاح واستمراره مثل الزواج ومسئوليته، وعمل الطالب أثناء التعليم الجامعي، وتدني مستوى تعليم الوالدين، من شأنها أن تسهم جميعها في استمرار الطلاب في التخصصات العلمية[١].

---

(١) De Freritas, Katia "Factors Affecting Success at the National pen Univesity of Venezuela" The Distance Education, Sep. 1986, 750 /1, (7), pp. 191-202.

رابعا - الانتقال وقوة العمل:

طالما أن مؤسسات التعليم العالي بفروعها المختلفة تمثل الركيزة الأساسية لإعداد قوة العمل بهدف خدمة المجتمع وتطوره، فليس هناك أدنى شك في أن هذا الإعداد إن لم يكن في قنواته الصحيحة ووفقاً لاحتياجات ومتطلبات المجتمع فإننا بهذه الحال نعاني مما يسمى بالهدر التربوي.

وهذه الدراسة حاولت أن تتعرف الأسباب التي تدفع طلبة جامعة الكويت للانتقال من كلياتهم العلمية العملية (العلوم، الطب، الهندسة طب مساعد) إلى الكليات العلمية النظرية (تجارة، آداب، حقوق، شريعة، وتربية) من منطلق أن هذا الانتقال يؤثر بشكل واضح في قوة العمل الفنية التي يحتاج إليها المجتمع الكويتي آنياً ومستقبلاً. وتدل المؤشرات الإحصائية التي حصل عليها الباحثان من عمادة القبول والتسجيل بالجامعة على أن هناك انتقالاً واضحاً من شأنه أن يؤثر في التركيبة الفنية للعمالة الوطنية من منطلق أن المجتمع الكويتي يعاني معاناة شديدة من قلة الكوادر الوطنية في التخصصات الفنية متوسطة المهارة والعالية منها، وهذه المؤشرات كما هو واضح من الجدول (١١)* تدل على أنه في العام (١٩٨٩)** انتقل عدد (١٥) طالبة من الكليات العلمية العملية إلى العملية النظرية على حين أن عدد الطلاب الذكور لم يتجاوز الطالبين.

وفي العام (١٩٩٠) توقفت الدراسة الجامعية بسبب الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت.

وفي العام ١٩٩١م. انتقل عدد (٣٠) طالباً من الذكور إلى كليات الآداب والتربية والشريعة على حين أن عدد الإناث فاق الذكور حيث إن عددهن كان (١٠٨) طالبة.

ويستمر انتقال الطلبة من الكليات العلمية العملية إلى الكليات العلمية النظرية، حيث انتقل في عام (١٩٩٢) عدد (٩٣) طالباً ذهب (٣٦) منهم إلى

كلية الآداب فقط على حين أن عدد الإناث المنتقلات وصل إلى (١٤٥) طالبة، وهذا يعني أن (٣٣٨) طالباً وطالبة انتقلوا من الكليات العلمية العملية في سنة واحدة فقط.

وفي عام ١٩٩٣م، انتقل (٩٦) طالباً من هذه الكليات العملية حيث ذهب (٣٨) طالباً إلى كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، على حين أن عدد الإناث المنتقلات قد وصل إلى (١٥٨)، طالبة انتقل (٧٢) منهن إلى كلية التجارة فقط أي أن مجموع المنتقلين من الذكور والإناث قد وصل إلى (٢٥٤) طالباً وطالبة.

وباستقراء الجدول رقم (١٠) نلاحظ أن معظم الطلبة ذكوراً وإناثاً ينتقلون من كلية العلوم حيث وصل عدد الإناث المنتقلات من كلية العلوم فقط (٣٢٤) طالبة على حين أن عدد الذكور قد وصل إلى (١٢٩) طالباً وهذا يعني أن كلية العلوم ستعاني من انتقال الطلبة بشكل كبير وفقاً لهذه الإحصائيات.

كذلك نستدل من هذه الأرقام على أن معظم الطلبة والطالبات قد تحولوا إلى كليتين بشكل خاص هما كليتا التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية وكذلك كلية التربية. وقد تعود كثرة التحويل من كلية العلوم إلى ضخامة الأعداد التي تقبل في الكلية حيث تم قبول (٣٤٠١) خلال الأربع سنوات الماضية، كذلك قد يعود السبب إلى طبيعة الدراسة في هذه الكليات حيث إن المناهج تدرس باللغة الإنجليزية مما يشكل صعوبة لاستمرار الطالب واستقراره في حياته الأكاديمية، كما أن طول اليوم الدراسي يشكل عبئاً آخر للطلبة ولاسيما الإناث منهن.

كما يلاحظ من هذا الجدول أن أعداد الطلبة المنتقلين من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣ في تزايد مستمر.

خلاصة القول إن استمرار هذ النزيف الحاد المتمثل في انتقال الطلبة من

التخصصات النادرة التي يحتاج إليها المجتمع الكويتي أشد الاحتياج يمثل ظاهرة خطيرة على المجتمع الكويتي، من منطلق التركيبة المهنية لقوة العمل كما ذكرنا سابقاً مازالت تعاني معاناة شديدة من قلة الكوادر الوطنية في المجالات الفنية، هذا المجتمع الذي مازال يعتمد على العمالة الوافدة ومنذ زمن بعيد ولفترة قادمة لانعلم مداها. إن المؤشرات الإحصائية وهي حقائق لاشك فيها تؤكد لنا القصور الواضح في التركيب المهني لقوة العمل في المجتمع الكويتي، هذا يحتم علينا أن نعيد النظر في الكثير من سياستنا المحلية والقرارات المتصلة بالعمل.

وسنحاول أن نطرح بعض التوصيات والمقترحات في نهاية المطاف آملين أن تجد آذانا صاغية لواقع الكويت ومستقبله.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية

أولاً: - تحليل لأهم الأسباب التي تدفع الطالب للانتقال بناء على متغيرات الدراسة:

١ ـ هل هناك علاقة بين انتقال طلبة جامعة الكويت من التخصصات العلمية العملية إلى العلمية النظرية والسمات أو العوامل المرتبطة بالأستاذ الجامعي؟

تدل نتائج هذه الدراسة على أن هناك ارتباطاً وتأثيراً واضحين للعوامل المرتبطة بالأستاذ الجامعي كما يتضح من الجدول رقم (٢)، فمعظم البنود الخاصة بالأستاذ الجامعي قد حصلت على متوسط أعلى من (٧٠)، وهذه خمسة بنود من أصل سبعة، فمعظم الطلبة يرون أن «طرائق التدريس المستخدمة مملة» (٧٨,٤٩)، بالإضافة إلى «صعوبة لغة الأستاذ في عرض المادة العلمية» (١٥، ٧٧) وهكذا بالنسبة للعوامل الأخرى، علماً بأننا سنناقش هذه النتائج في مكان آخر من هذه الدراسة.

٢ - هل هناك علاقة بين التشريعات الوظيفية وتسرب الطلبة من التخصصات العلمية العملية؟

نستدل من النتائج المبينة في الجدول رقم (٢) على أن هناك علاقة واضحة لبعض العوامل المرتبطة بالتشريعات الوظيفية وانتقال الطلبة حيث إن «تشريعات وقوانين العمل لا تتناسب وجهد الطالب في التخصص» (٥١، ٦٩)، كما أن «غياب الحوافز المادية أثناء الدراسة يدعو الطالب لتغيير التخصص العلمي»، (٦٧,٠٧)

٣ - هل هناك علاقة بين العوامل العلمية الأكاديمية والانتقال من التخصصات العلمية العملية إلى العلمية النظرية؟

نلاحظ من الملحق رقم (٢) أن معظم البنود الواردة في هذا المجال قد حصلت على متوسط عال جداً إذا ما قورنت بمتوسطات بنود العوامل الأخرى حيث إن جميع البنود قد حصلت على معدل يربو على (٦٥) ما عدا بنداً واحداً «ضعف التحصيل الدراسي في التعليم الثانوي شكل صعوبة لي في الاستمرار في التخصص العلمي في الجامعة، وقد حصل هذا البند على متوسط قدره (٥٨,٦١)، علماً بأن البنود التي حصلت على أعلى المتوسطات كعوامل مؤثرة في التسرب العلمي هي:

«التخصصات العلمية تحتاج وقتاً وجهداً دراسياً أكبر من غيرها من التخصصات الأخرى» (٨٨,٦٩)، «فرص النجاح في الكليات النظرية أعلى منها في الكليات العلمية» (٨٢,٠٣)، «صعوبة المراجع الأجنبية وعدم القدرة على فهمها» (٧٩,٥٩)، «ضعف التوجيه والإرشاد على مستوى الجامعة من أسباب عدم قدرتي على اجتياز المقررات بشكل صحيح» (٧٨,٣٧)، «صعوبة المقررات الدراسية في التخصص» (٧٧,٨٦)، «تدريس المقررات العلمية التخصصية باللغة الإنجليزية صعب علي الاستمرار في تخصصي العلمي» (٧٥,٩٣)، «أدت صعوبة الاختيار إلى عدم استمراري في تخصصي العلمي» (٧٥,٣٦)، «طول اليوم الدراسي في الكلية» (٣٧,١٧) على التوالي، بالإضافة إلى العوامل، على حين أن «ضعف التحصيل الدراسي في التعليم الثانوي شكل صعوبة لي في الاستمرار في

التخصص العلمي في الجامعة» قد حصل على أدنى متوسط (٥٨,٦١) وفقاً للعوامل المرتبطة بالجوانب العلمية الأكاديمية.

٤ - ما مدى وجود علاقة بين العوامل المرتبطة بالطالب شخصياً والانتقال من التخصصات العلمية العملية؟

وعلى المنوال نفسه يتضح من الجدول (٢) أن البند «الشعور بالملل والكآبة كانا من أسباب التحويل من التخصص العلمي» (٧٢,٣٥) حيث كان هذان العاملان من أعلى العوامل وفقاً للمتوسطات.

٥ - ما مدى وجود علاقة بين العوامل الاجتماعية المحيطة بالطالب وانتقاله من التخصصات العلمية العملية؟

تدل النتائج المرتبطة بهذا الجزء وفقاً للجدول رقم (٢) على أن هذه العوامل كانت أقل الأسباب أو العوامل تأثيراً في الطالب الجامعي، حيث كان أعلى متوسط للأسباب «الشهادة الجامعية هي الغاية بغض النظر عن التخصص العلمي» (٥٥,٣٦) على حين أن أدنى الأسباب كانت «رغبة الوالدين الخاصة دفعتني للتحويل إلى تخصص آخر» (٣٩,٩١) ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى الملحق رقم (٢).

كما نستعرض في هذا الجزء من دراستنا أعلى عشرة أسباب أو عوامل وفقاً لمتوسطاتها وانحرافها المعياري، بالإضافة إلى أدنى عشرة أسباب من مجموع العوامل السبعة والأربعين كما هو واضح من الجدولين رقم (١٢) و(١٣) على التوالي:-

إذ تدل نتائج هذين الجدولين على أن العوامل المرتبطة بالجوانب العلمية الأكاديمية وكذلك تلك التي ترتبط بالأستاذ الجامعي قد حصلت على أعلى المتوسطات كأسباب للانتقال من التخصصات العلمية العملية إلى التخصصات العلمية الإنسانية.

على حين أن العوامل العشرة التي كانت أقل تأثيراً في الطلاب للتحول من التخصصات العملية العلمية هي العوامل الشخصية للطالب، وكذلك تلك العوامل التي تحيط بحياته الاجتماعية بشكل عام، ولنا تعليق على هذه النتائج في

مكان لاحق من هذه الدراسة، ويمكن للقارىء أن يعود للجدولين (١٢)، (١٣) لمزيد من الإيضاح والتحليل.

ثانياً: تحليل لأهم وأعلى عشرة أسباب وأدناها.

جدول رقم (١٢)
يوضح المتوسط والانحراف المعياري
لأعلى عشرة بنود وفقاً لمتغيرات الدراسة

البـــنـــد	المتوسط	الانحراف المعياري
التخصصات العلمية تحتاج وقتاً وجهداً دراسياً أكبر من غيرها من التخصصات الأخرى.	٨٨,٦٩	١٦,٦٩
فرص النجاح في الكليات النظرية أعلى منها في الكليات العلمية.	٨٢,٠٣	٢١,١٦
صعوبة المراجع الأجنبية وعدم القدرة على فهمها.	٧٩,٥٩	٢٢,٤٥
طرائق التدريس المستخدمة مملة.	٧٨,٩٤	٢٠,٢١
ضعف التوجيه والإرشاد على مستوى الجامعة من أسباب عدم قدرتي على اجتياز المقررات بشكل صحيح.	٧٨,٣٧	٢٣,٢٢
صعوبة المقررات الدراسية في التخصص.	٧٧,٨٦	٢١,٨٦
صعوبة لغة الأستاذ في عرض المادة.	٧٧,١٥	٢٠,٣٦
تدريس المقررات العلمية التخصصية باللغة الأجنبية صعب علي الاستمرار في تخصصي العلمي	٧٥,٩٣	٢٥,٦١
أدت صعوبة الاختبارات إلى عدم استمراري في تخصصي العلمي.	٧٥,٣٦	٢٢,١٩
عدم تقدير الجهد الذي أبذله من قبل الأساتذة في الكلية العلمية من أسباب تغيير تخصصي.	٧٥,٣٦	٢١,١٤

جدول رقم (١٣)
يوضح المتوسطات والانحرافات
المعيارية لأدنى عشرة أسباب وفقاً لمتغيرات الدراسة

البـــنـــد	المتوسط	الانحراف المعياري
رغبة الوالدين الخاصة دفعتني للتحويل إلى تخصص آخر.	٣٩,٩١	١٦,١٥
ظروفي المالية الصعبة كانت عائقاً لي في توفير متطلبات التخصص العلمي (وسائل، مراجع... إلخ)	٤٠,٠٠٠	١٥,٢٢
عدم اهتمام أو قناعة ولي أمري بالتخصص العلمي.	٤٠,٣٢	١٦,٦٥
الضغوط الأسرية جعلتني أتجه إلى تخصص علمي لا أستطيع الاستمرار فيه مما تسبب في تصعيب الأمر علي.	٤٢,٧٦	١٩,٠٠
لا أجد الجو الدراسي المستقر في البيت الذي يمكنني من التحصيل العلمي المطلوب.	٤٢,٩٢	٢٠,٤٧
ضعف التشجيع والتحفيز من الوالدين أو أفراد الأسرة قلل من حماستي للاستمرار في التخصص العلمي.	٤٣,٠٨	١٨,٩٥
كان لأصدقائي أثر واضح في دخول التخصص العلمي دون التفكير الجاد بذلك.	٤٥,٢٨	١٩,٧٨
عدم إدراكي لأهمية وقيمة الدراسات العلمية.	٤٦,٦٦	١٨,٦٣
رغبتي الشخصية للبقاء مع زملائي أو أصدقائي في التخصص الجديد.	٤٧,٢٣	٢٠,٩٤
سوء العلاقة مع أساتذتي في الكلية.	٥٠,٢٤	٢١,٥١

ثالثاً: تحليل T.TEST لمتغيرات - الجنس - الحالة الاجتماعية - المنذرين:-

جدول رقم (١٤)

يوضح المتوسطات والانحراف المعياري

لمتغيرات الدراسة وقيم «ت» ودلالاتها بين الجنسين

الدراسة والمتغيرات	ذكور		إناث		قيمة: ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
الأستاذ الجامعي	٢٤,٢٩	٤,٢٥	٢٣,٩٢	٤,٥٧	,٦٤	,٥٢٢
التشريعات الوظيفية	٢٠,٤٥	٤,٥٩	١٨,٦٤	٣,٦٣	٣,٢٤	,٥٥١
العوامل العلمية والأكاديمية	٥٩,٩١	٨,٠٥	٥٧,٦٩	٨,٣٣	٢,٠٦	,٠٤٠
ظروف الطالب الشخصية	٣٣,٧٤	٥,٢٠	٣٢,٠٩	٥,٩٣	٢,٢١	,٠٢٣
الظروف الاجتماعية المحيطة بالطالب.	١٦,٠٢	٣٣,٦٦	١٥,١٥	٣,٨٣	٪٧٦	,٠٧٩

باستخدام اختبارات «ت» T.TEST للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من:

* الجنس ومتغيرات الدراسة.

* الحالة الاجتماعية ومتغيرات الدراسة.

* الطلبة المنذرين وغير المنذرين ومتغيرات الدراسة.

يتضح لنا من الجدول رقم (١٤) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين ومتغير الأستاذ الجامعي - وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين ومتغيرات التشريعات الوظيفية، والعوامل العلمية الأكاديمية وظروف الطالب الشخصية. كما نستدل من النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة

إحصائية بين الجنسين ومتغير الظروف الاجتماعية المحيطة بالطالب. علماً بأننا سنناقش هذه الفروق في مكان لاحق من هذه الدراسة.

جدول رقم (١٥)
يوضح المتوسطات والانحراف المعياري
لمتغيرات الدراسة وقيم «ت» ودلالاتها للحالة الاجتماعية

الدراسة والمتغيرات	ذكور		إناث		قيمة: ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
الأستاذ الجامعي	٢٤,٠٣	٤,١٣	٢٤,١٠	٥,٠١	-,١١	,٩١٦
التشريعات الوظيفية	١٩,٣٣	٤,٠٣	١٩,٣٠	٤,٢٦	,٠٦	**,٩٥٠**
العوامل العلمية والأكاديمية	٥٩,٢٥	٧,٩١	٥٧,٢٠	٨,٨٢	١,٧٩	,٠٧٥
ظروف الطالب الشخصية	٣١,٢٠	٥,٤٤	٣١,٢٠	٥,٩٣	٣,٠٠	٠,٠٠٣
الظروف الاجتماعية المحيطة بالطالب	١٥,٦٥	٣,٧٦	١٥,١٧	٣,٨٢	,٩٣	,٣٥١

نستخلص من الجدول رقم (١٥) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للطالب الجامعي والمتغيرات الخاصة بالأستاذ الجامعي، والتشريعات الوظيفية، والعوامل العلمية الأكاديمية وكذلك الظروف الاجتماعية المحيطة بالطالب، كما يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية ومتغير الظروف الشخصية للطالب بجامعة الكويت.

جدول رقم (١٦)
يوضح المتوسطات والانحراف المعياري
لمتغيرات الدراسة وقيم «ت» ودلالاتها والطلبة المنذرين وغير المنذرين

الدراسة والمتغيرات	ذكور		اناث		قيمة: ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
الأستاذ الجامعي	٢٤,٧٤	٣,٩٠	٢٣,٨٢	٤,٦١	١,٥٤	,١٢٦
التشريعات الوظيفية	١٩,٣٠	٤,٢٥	١٩,٣٣	٤,٠٧	,٠٥	,٩٥٩
العوامل العلمية والأكاديمية	٥٧,٧٦	٨,٥٠	٥٨,٨٠	٨,٢١	-,٨٥	,٤٠٠
ظروف الطالب الشخصية	٣٣,٤٢	٥,٣٥	٣٢,٤٦	٥,٨٢	١,٢٠	,٢٣٣
الظروف الاجتماعية المحيطة بالطالب	١٥,٨٧	٣,٩٤	١٥,٣٤	٣,٧٣	,٩٢	,٣٥٩

نستخلص من الجدول رقم (١٦) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة المنذرين والطلبة غير المنذرين ومتغيرات الدراسة جميعها (الأستاذ الجامعي، التشريعات الوظيفية، العوامل العلمية الأكاديمية، ظروف الطالب الشخصية، الظروف الاجتماعية المحيطة بالطالب).

وحول ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من متغيرات الدراسة: -

الأستاذ الجامعي: -

- العوامل العلمية الأكاديمية.

---

* يقصد بالطلبة المنذرين «الحاصلين على إنذار أثناء دراستهم الجامعية».

- التشريعات الوظيفية.

- العوامل الشخصية للطالب.

- العوامل الاجتماعية المحيطة بالطالب.

والمتغيرات الفرعية المستقلة (الكلية الحالية، الكلية السابقة، مستوى الدخل الشهري للأسرة، النسبة المئوية في الثانوية، عدد الإنذارات) فقد تم استخدام تحليل التباين One-Way Analysis Of Variance، فكانت النتائج على النحو التالي: -

- كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين العوامل الخاصة بالأستاذ الجامعي والكليات الحالية (F=4.8, p-.0009) حيث كانت الفروق واضحة بين كليتي التجارة والآداب بشكل خاص.
- كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين العوامل الخاصة بالأستاذ الجامعي والكليات السابقة (F =8,p-.0000) حيث كانت هذه الفروق واضحة بين كليتي الهندسة والعلوم والعلوم الطبية المساعدة والتي حصلت على متوسطات متقاربة، وكلية الطب التي حصلت على أدنى متوسط.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بالأستاذ الجامعي ومستوى الدخل الشهري للأسرة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بالأستاذ الجامعي والنسبة في الثانوية العامة (F=5.10,P-.002) حيث كانت المتوسطات متقاربة جداً بين الثلاث مجموعات الأولى من حيث نسبة التعليم الثانوي، على حين أن المجموعة الرابعة (٩٠٪ -١٠٠٪) حصلت على أدنى متوسط.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بالأستاذ الجامعي وعدد الإنذارات.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التشريعات الوظيفية والكلية الحالية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التشريعات الوظيفية والكلية الحالية (F=3.68, p-.012) حيث كانت هناك فروق بين كليتي الطب والعلوم.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التشريعات الوظيفية ومستوى الدخل الشهري للأسرة (F=5.49,B-.001) حيث كانت هناك فروق بين المستوى الأول (٣٠٠ - ٤٩٩) والمستويات الثلاثة الأخرى حول التشريعات الوظيفية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التشريعات الوظيفية والنسب المئوية في التعليم الثانوي.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التشريعات الوظيفية وعدد الإنذارات.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العوامل العلمية الأكاديمية والكلية الحالية (F=3.02,P-.01) حيث كانت هناك فروق بين كليتي الآداب والتربية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من العوامل العلمية الأكاديمية والكلية السابقة (F=7.48,P-0001) حيث كانت هذه الفروق بين كليات الهندسة والعلوم الطبية والعلوم من جهة وكلية الطب من جهة أخرى.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من العوامل العلمية الأكاديمية ومستوى الدخل الشهري للأسرة. (F=4.29, P-005) حيث كانت هذه الفروق بين المستوى الأول (٣٠٠ - ٤٩٩) والمستوى الثاني (٥٠٠ - ٦٩٩).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العوامل العلمية الأكاديمية والنسب المئوية في التعليم الثانوي (F =7.28, P-0001) حيث كانت هذه الفروق واضحة بين أصحاب النسب المئوية (١، ٢، ٣) وبين المجموعة الرابعة ذات النسبة العالية (٩٠٪ - ١٠٠٪).

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العوامل العلمية الأكاديمية وعدد الإنذارات على الطلبة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العوامل الشخصية للطالب والكليات الحالية (F =2091,P-02).

حيث كانت هذه الفروق واضحة بين كليتي الآداب والتربية.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الظروف الشخصية للطالب والكليات السابقة (F =6.37, P-.0004) حيث كانت هذه الفروق بين كليتي العلوم والطب من جهة وبين الطب والهندسة من جهة أخرى.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الظروف الشخصية للطالب ومستوى الدخل الشهري للأسرة.
- وجود فروق ذات إحصائية بين الظروف الشخصية للطالب الجامعي وبين النسب المئوية في التعليم الثانوي (F =2.82,P-.04) وكانت هذه الفروق واضحة بين المجموعة الأولى (٦٠٪ - ٦٩٪) وبين المجموعة الرابعة (٩٠٪- ١٠٠٪).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الظروف الشخصية للطالب الجامعي وعدد مرات الإنذار.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الظروف الاجتماعية المحيطة بالطالب والكلية الحالية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الظروف الاجتماعية المحيطة بالطالب والكليات السابقة (F =5.89, P-0007) حيث كانت هذه الفروق واضحة بين كليتي العلوم والهندسة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الظروف الاجتماعية المحيطة بالطالب والدخل الشهري للأسرة.
- عدم وجود فروق ذات إحصائية بين الظروف الاجتماعية المحيطة بالطالب والنسب المئوية في التعليم الثانوي.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الظروف الاجتماعية المحيطة بالطالب وعدد الإنذارات التي حصل عليها الطلبة.

خامساً: مناقشة النتائج:-

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل للأسباب التي تدفع طلاب جامعة الكويت للتحويل من الدراسات العلمية العملية إلى الدراسات العلمية الأدبية الإنسانية وكيفية تأثير ذلك في بنية قوة العمل في المجتمع الكويتي من منطلق أن المجتمع الكويتي مازال يعتمد اعتماداً كبيراً على قوة العمل الوافدة في الكثير من المجالات والتخصصات الفنية التي يندر وجود العمالة الوطنية فيها رغم حاجة المجتمع.

ويبدو أن المجتمع الكويتي مازال يعتمد حتى يومنا هذا على قطاع الوافدين في الكثير من التخصصات الفنية التي تفتقر إلى الكوادر الوطنية فيها مما سوف يكون له تأثيره السلبي في خطط برامج التنمية في هذا المجتمع. وقد أكد ذلك سابقاً أحد الباحثين في دراسته القيمة حول مشكلة العمالة في المجتمع الكويتي(١) وأيضاً ما جاء في الوثيقة الوطنية للإصلاح والتنمية(٢) من ضرورة زيادة نسبة الكويتيين في إجمالي قوة العمل بشكل مستمر ولا سيما في المجال التقني والفني منه، وقد أكدت على ذلك نتائج المقابلات للشخصيات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الكويتي والتي خلصت إلى أن تنمية الموارد البشرية الوطنية من خلال التعليم والتدريب وتصويب مسار التركيبة السكانية من الأسباب التي من شأنها أن تلعب دوراً فاعلاً في توفير القوى العاملة الوطنية المؤهلة بما يفي باحتياجات سوق العمل منها آنياً ومستقبلاً.

---

(١) Shamlan Y.Alessa, "The Manpowen Problem in Kuwait Kegan Paal international London & Boston, 1981.

(٢) المجلس الأعلى للتخطيط، الأمانة العامة، الوثيقة الوطنية للإصلاح والتنمية (١٩٢٢/٩٣ - ١٩٩٤/١٩٩٥) مارس ١٩٩٢، دولة الكويت.

إلى جانب هذا البعد حاولت الدراسة أن تبحث عن الأسباب والعوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى انتقال الطلبة بجامعة الكويت من التخصصات العلمية العملية إلى التخصصات العلمية الإنسانية، والذي من شأنه أن يؤثر في قوة العمل الوطنية في المجالات النادرة، وهذا لاشك أيضاً يؤثر بدوره في برامج وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد دلت نتائج هذه الدراسة على أن العوامل المرتبطة بالجوانب العلمية الأكاديمية قد حصلت على أعلى المتوسطات من قبل الطلاب المنتقلين كأسباب تلعب دوراً بارزاً في تسربهم أثناء الدراسة، وقد جاءت نتائجها متفقة مع دراسة «التسرب في التعليم الجامعي، دراسة تحليلية لعوامل التحويل والانسحاب لطالبات جامعة الملك سعود»(١) حيث توصلت الدراسة إلى أن من أبرز الأسباب التي أدت إلى تحويل الطلبة إلى الكليات الأخرى هي الأسباب الأكاديمية، وعلى نفس المنوال اتفقت نتائج هذه الدراسة من حيث الأسباب أو العوامل الأكاديمية مع دراسة وصفية تحليلية لبعض المتغيرات المتعلقة بالطلبة المستجدين في جامعة الكويت الفصل الدراسي الأول ٨٩ - ١٩٩٠)(٢) حيث أوضح ثلث عينة الدراسة ٩٦ طالباً وطالبة إلى التقوية في اللغة الإنجليزية، وكنتيجة حتمية تؤكدها الحاجة إلى تعريب التخصصات العلمية من منطلق أن المشكلة تكمن في عدم قدرة الطالب على استيعاب المنهج باللغة الإنجليزية وقد أكدت ذلك الدراسة القيمة للأستاذ الدكتور محمد أحمد السيد حول «إشكالية تعريب التعليم العالي»(٣) والذي أكد في دراسة حاجة مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي إلى التعريب في برامجها الأكاديمية.

---

(١) هند ماجد الختيلة، مصدر سابق.

(٢) دراسة وصفية تحليلية لبعض المتغيرات المتعلقة بالطلبة المستجدين في جامعة الكويت ٨٩/ ١٩٩٠، مركز التقييم والقياس، جامعة الكويت، أبريل ١٩٩٠.

(٣) محمود أحمد السيد «إشكالية التعريب للتعليم العالي» المؤتمر التربوي الثاني لقسم أصول التربية حول التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين، ١٧ - ٢٠ أبريل ١٩٩٤م، كلية التربية، جامعة الكويت، دولة الكويت.

كما جاءت الأسباب المرتبطة بالأستاذ الجامعي ثانياً من حيث العوامل التي تؤثر في انتقال الطلبة من التخصصات العلمية العملية إلى التخصصات العلمية النظرية، حيث تتفق نتائج هذه مع دراسة محمد الزعيمي[١] من أن هناك نواقص وعيوباً كثيرة في عملية التدريس في مؤسسات التعليم العالي العربي، ويؤكد الباحثان على علي عبد ربه وعباس أديبي[٢] أن هناك نماذج سلوكية تمثل ركائز محورية لازمة وضرورية لعملية التدريس بالجامعة مثل (عرض الدرس بطريقة مشوقة، تعدد مصادر التعليم، خبرة الأستاذ الجامعية وغيرها) من أهم النماذج والمعايير لدور الأستاذ الجامعي في عمليتي التعليم والتعلم وانتقاد بعضها يخل كثيراً بدور الأستاذ الجامعي في عملية التعليم والتعلم، سواء في نقل المعرفة العلمية للطلاب، أو في إدارته لمحاضراته، أو أدائه لأدواره الأكاديمية والتدريسية. ومن جانب آخر دلت نتائج هذه الدراسة أيضاً على أن العوامل المرتبطة بالتشريعات الوظيفية وكذلك العوامل الشخصية المرتبطة بالطالب والعوامل الاجتماعية المحيطة بالطالب قد حصلت على أدنى المتوسطات مما يعني أنها أقل تأثيراً من بقية العوامل الأخرى كأسباب في انتقال الطلبة للكليات العلمية النظرية.

أما بخصوص ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالات إحصائية بين متغيرات الدراسة: الأستاذ الجامعي، التشريعات الوظيفية، العوامل العلمية الأكاديمية، ظروف الطالب الشخصية، الظروف الاجتماعية المحيطة بالطالب والمتغيرات الفرعية المستقلة، الجنس، الحالة الاجتماعية، . . . وغيرها من المتغيرات فإن تفسيرنا لهذه الفروق على النحو التالي: -

---

(١) محمد الزعيمي «إستراتيجية التدريس والتقويم الملائمة للتعليم العالي العربي لمواجهة تحديات مطلع القرن الحادي والعشرين» المؤتمر الثاني لقسم أصول التربية حول التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين»، ١٧ - ٢٠ أبريل ١٩٩٤م. قسم أصول التربية كلية التربية، جامعة الكويت.

(٢) علي عبد ربه، عباس أديبي «المقومات الشخصية والمهنية للأستاذ الجامعي من وجهة نظر طلابه»، رسالة الخليج العربي، العدد التاسع والأربعون، السنة الرابعة عشرة ١٩٩٤م، ص ٩٦ - ١٣٩.

دلت نتائج الدراسة في هذا الجانب على أن الذكور من الطلبة أكثر دراية بالتشريعات الوظيفية المتعلقة بتوظيف الخريجين من الطلبة الإناث وهذا يعود في رأي الباحثين لطبيعة الشاب في المجتمع الكويتي حيث يسعى شخصياً لمعرفة هذه التشريعات والسؤال عنها من خلال لقائه بأقرانه أو مع المسئولين في مختلف المنتديات الاجتماعية، على حين أن الأنثى غالباً ما تحصل على المعلومة من خلال الأسرة والأقرباء. كذلك دلت النتائج على أن الطلبة من الذكور أكثر إدراكاً للعوامل العلمية والأكاديمية من الإناث، وقد يعود لاحتكاكهم المباشر بالأساتذة وسعيهم لمعرفة اللوائح العلمية أكثر من الإناث اللاتي يمنعهن الخجل أو التردد في كثير من الأحيان عن الاستفسار عن ذلك.

كذلك فإن الإناث أكثر إدراكاً لتأثير الجوانب الشخصية فيهم لمواصلة الدراسة في المجال العلمي من الذكور، وقد يعود هذا إلى أن التخصصات العلمية العملية تتطلب التواجد في الحرم الجامعي حتى فترة متأخرة من اليوم الدراسي، وهذا يعني للإناث مشكلة اجتماعية حيث ما زالت العادات والقيم الشرقية تلعب دورها في هذا المجال.

ودلت نتائج الدراسة أيضاً على أن الطلبة غير المتزوجين أكثر إحساساً بأسباب وعوامل الانتقال من منطلق أنهم أكثر إحساساً بالمسئولية، فالمتزوج لديه الأعباء الاجتماعية ومشاكلها التي تؤثر في حياته العلمية الأكاديمية بعكس الطالب العزَب.

بالإضافة إلى ما سبق فقد ظهرت فروق بين استجابات أفراد العينة في الكليات الحالية التي حول إليها الطلبة، حيث كانت الفروق واضحة كما ذكرنا بين كليتي الآداب والتجارة حول المتغيرات الخاصة بالأستاذ الجامعي، وقد يكون السبب عائداً إلى أن أساتذة كلية الآداب أكثر تشدداً مع طلابهم من الأساتذة في كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية وأساتذتهم أقوى منها في كلية الآداب، وعلى نفس المنوال كانت الفروق واضحة بين كليات الهندسة والعلوم والعلوم الطبية من جهة وكلية الطب من جهة أخرى لمتغير الأستاذ

الجامعي، وقد يعود هذا إلى أن أساتذة كلية الطب أكثر اهتماماً وعناية بطلابهم في الأمور الأكاديمية من أساتذة كلية الهندسة والعلوم والعلوم الطبية. كذلك فإن السبب لوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بالأستاذ الجامعي والنسب المختلفة في التعليم الثانوي قد يعود إلى الاعتقاد بأن الطلبة الحاصلين على مستويات عليا (٩٠٪ - ١٠٠٪) أكثر موضوعية وارتباطاً بأساتذتهم في التعليم الجامعي من أصحاب المستويات الأخرى.

كما أن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بالتشريعات الوظيفية وكليتي الطب والعلوم قد يعود إلى أن طلبة الطب أكثر شعوراً بالارتياح والاستقرار النفسي من منطلق أن المهنة مضمونة بالنسبة له مئة بالمئة، أما بالنسبة لطلبة العلوم فعلى الرغم من تعدد التخصصات فيها فإنها تشكل هاجساً وقلقاً على مستقبلهم الوظيفي.

أما بالنسبة للفروق بين المستويات للدخول الشهرية للأسر فمن الطبيعي أن أصحاب المعيشة الأدنى أكثر إحساساً بظلم أو غياب التشريعات الوظيفية نحوهم وهذا نتيجة طبيعية.

كذلك فإن وجود فروق بين كليتي الآداب والتربية حول المتغيرات الخاصة بالنواحي العلمية الأكاديمية قد يعزى إلى أن المناهج بكلية التربية ومتطلباتها أكثر مرونة وتشويقاً من تلك التي في كلية الآداب.

أما تحليلنا للفروق بين الكليات الحالية ولاسيما الهندسة والعلوم والعلوم الطبية من جهة، وكلية الطب من جهة أخرى قد يعود إلى أن طلبة الطب يشعرون بالراحة والاستقرار النفسي نحو مناهجهم وما يرتبط بمقرراتهم الدراسية من طلبة الكليات الأخرى. وكما ذكرنا آنفاً فإن طلبة المستويات العليا أكثر إدراكاً وإحساساً بالأبعاد الأكاديمية والحياة العلمية الجامعية من المستويات الأخرى.

كذلك فإننا نرى أن وجود الفروق بين الظروف الشخصية للطالب وبين

النسب المئوية في التعليم الثانوي هو أن الطلبة وأصحاب المستويات العليا (٩٠٪ - ١٠٠٪) أكثر موضوعية وإدراكاً واستقراراً من الطلبة أصحاب المستويات المنخفضة (٦٠٪ - ٦٩٪).

خلاصة القول إن التباين ووجود الفروق بين مجموعات الطلاب بجامعة الكويت تعود إلى طبيعة الطلاب أنفسهم، وتباين تخصصاتهم ومتطلباتهم وكذلك المقررات الدراسية، وجنسية الأساتذة ومستوياتهم اللغوية وطرائق التدريس التي تتباين بين كليات الجامعة حيث أحدثت تباينات في وجهات نظر الطلبة حول العوامل والأسباب التي تؤدي إلى انتقالهم من الكليات العلمية العملية إلى العلمية الإنسانية.

سادساً: - الخلاصة والتوصيات: -

تناولت هذه الدراسة بأبعادها المختلفة موضوعاً في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع الكويتي ألا وهو الانتقال الطلابي من التخصصات العلمية العملية إلى العلمية النظرية الإنسانية من منطلق أن الانتقال عائق أساسي لجهود التنمية في شتى مجالاتها المختلفة، وهذه الدراسة خلصت كما أشرنا سابقاً إلى أن المجتمع الكويتي مازال يعاني نقصاً شديداً في العمالة الفنية متوسطة كانت أو عالية المهارة. وقد استحوذت مشكلة الانتقال على اهتمام الباحثين في مجالات الدراسات والبحوث التربوية لسنوات عدة إلا أنها مازالت تمثل تحديداً للنظم التعليمية في عالمنا العربي. كما أن ظاهرة الانتقال تمثل بعداً أكبر وأخطر يتمثل في الهدر التربوي الذي من شأنه أن يؤثر تأثيراً بالغاً في تركيبة قوة العمل في المجتمع الكويتي.

ومجتمع مثل المجتمع الكويتي قد خرج لتوه من أتون غزو همجي وحشي لابد أن يضع في حسبانه أهمية هذه المشكلة، فالإحصاءات والمؤشرات الرقمية تؤكد أن العجز مازال مستمراً في القطاع الفني للقوى الوطنية ولسنوات قادمة، وهذا أيضاً ما أكدته الوثيقة للإصلاح والتنمية (٩٢/ ١٩٩٣ - ٩٤/ ١٩٩٥) من

عنوانها الخارجي، بالإضافة إلى ما طرحه العديد من الشخصيات العلمية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الكويتي مؤكدين أن تدابير اقتصادية وتعليمية وسياسية لابد أن تتخذ بهدف إصلاح المسار التربوي وربطه الربط الحقيقي بخطط وبرامج التنمية الشاملة، ومن منطلق أن العملية التنموية عملية شاملة يشترك فيها الجميع من الطالب إلى المدرس إلى الموظف إلى الأسرة إلى غيرها من مؤسسات الدولة. . . . وهكذا.

وطالما أن الجامعة تمثل الشريان والمغذي الرئيسي للمجتمع بمخرجاته لكافة قطاعات العمل، فإن آراء الطلبة المنتقلين من التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع تؤكد أن هناك أسباباً تكمن وراء انتقالهم من هذه التخصصات، وقد جاءت الأسباب العلمية الأكاديمية مثل: -

- التخصصات العلمية تحتاج وقتاً وجهداً دراسياً أكبر من غيرها من التخصصات الأخرى.
- فرص النجاح في الكليات النظرية أعلى منها في الكليات العملية.
- صعوبة المراجع الأجنبية وعدم القدرة على فهمها.
- طرائق التدريس المستخدمة مملة.

وغيرها من الأسباب التي تناولها الباحثان في الجزء الخاص بتحليل النتائج، كما أن العوامل الخاصة بالأستاذ الجامعي جاءت بالمرتبة الثانية والتشريعات الوظيفية، والظروف الخاصة بالطالب، والظروف الاجتماعية المحيطة بالطالب على التوالي كأسباب تدفع الطالب للانتقال من التخصصات العلمية العملية إلى التخصصات العلمية النظرية الإنسانية هذا بالإضافة إلى وجود فروقات بين مجموعات الطلاب على اختلاف جنسهم وكلياتهم ومستوياتهم الاقتصادية ومتغيرات الدراسة، لذلك وبناء على نتائج هذه الدراسة فإننا نقترح التوصيات التالية: -

أولاً: مجال التشريعات الوظيفية:

ضرورة إعادة النظر في النظام الوظيفي الخاص بالمرتبات والبدلات بما يتناسب مع جهد الطالب وتخصصه العلمي فليس من المعقول أن يتساوى عند التوظيف جميع التخصصات الجامعية دون إدراك لحاجة المجتمع وجهد الموظف.

- مراعاة الكفاءة والتفوق عند التوظيف، فليس من المعقول أن يتساوى المثابر والمجتهد عند تخرجه مع غيره من المتقاعسين أثناء الدراسة أو مع من قد يفوقونهم منصباً عند التعيين.
- التأكيد باستمرار على حاجة المجتمع الكويتي إلى الكوادر الوطنية في المجالات الفنية المختلفة من خلال الإعلام بمؤسساته المختلفة مع توفير الحوافز والامتيازات والإعلان عنها بشكل دوري.
- التأكيد على التناغم السليم والتنسيق الموضوعي المناسب بين مؤسسات التعليم العالي والمتمثل بجامعة الكويت بكلياته المختلفة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، من منطلق أن هاتين المؤسستين تمثلان البيئة الأساسية لإعداد العمالة الوطنية على اختلاف تخصصاتها مع ضرورة الدعم السياسي والاقتصادي والمعنوي التي يحتاج إليها المجتمع بناءً على خطط وبرامج واضحة المسار وسهلة التحقيق.

ثانياً: المجالات الطلابية:

- تحديد وتقنين نظام جديد من المكافآت المادية والمعنوية بهدف تشجيع الطلبة الكويتيين على الالتحاق بالتخصصات العلمية العملية لأهميتها، مع إبراز هذه الأهمية في تحقيق الخطط والبرامج التنموية بما يتناسب وحاجة المجتمع الكويتي آنياً ومستقبلاً.
- ضرورة التركيز الدوري من خلال المنتديات الفكرية العلمية والطلابية على أهمية التعليم العالي بمؤسساته المختلفة في تحقيق طموحات المجتمع الكويتي وتطلعاته.
- التركيز على أهمية دور الشباب المتعلم بقطاعاته المختلفة في عملية التنمية الشاملة،

ومن منطلق أن المجتمع الكويتي مجتمع الشباب القادر بعد محنته القاسية واجتيازه للاختبار العسير والمتمثل بالغزو العراقي الغاشم من تحقيق ما يريد.

- التوجيه والإرشاد المبكران والمناسبان من قبل المرشد الأكاديمي لطلابه في مؤسسات التعليم العالي بأهمية التخصصات العلمية العملية وعدم الخوف أو التردد في الالتحاق بهذه التخصصات.

ثالثاً: المجالات العلمية الأكاديمية:

- إنشاء بنك للمعلومات باستخدام أجهزة الكمبيوتر الحديثة في الربط بين توصيف الوظائف والأعمال في مختلف مجالات العمل، وبين المعارف والقدرات والمهارات اللازمة من ناحية، وبين الخطط والمناهج الدراسية والتدريبية من ناحية أخرى[١].
- تؤكد الدراسة أن اللغة الإنجليزية معوق أساسي لبقاء الطلبة في الكليات العلمية العملية، مما يعني أن التعريب قد يكون حلاً لمثل هذا النوع من الدراسات.
- إعادة النظر في البيئة التعليمية لمؤسسات التعليم العالي، مع الاهتمام بتنويع طرائق التدريس الجامعي وتطوير العملية التعليمية بما يعود بالنفع للطرفين - الأستاذ والطالب.
- تحسين وتطوير عملية التوجيه والإرشاد الأكاديمي بما يتناسب ومتطلبات التخرج في كل كلية، فالمقررات تتباين وكذلك أعضاء هيئة التدريس من كلية لأخرى.

رابعاً: مجال الأستاذ الجامعي:

- التقويم الدوري للأداء التدريسي للأستاذ الجامعي بهدف إثراء الجوانب التدريسية، وذلك من خلال التعرف على مواطن الضعف والقصور لعلاجها ومواطن القوة لتعزيزها، ولا شك في أن عملية التقويم سواء

(١) عبدالباسط رضوان (مصدر سابق).

كانت من قبل زملاء المهنة أو الطلبة تساعد الأستاذ الجامعي على تجويد أدائه التدريسي ومحتواه العلمي.

- تأمين برامج دراسية تهدف إلى الإعداد التربوي المناسب للأستاذ الجامعي حتى يتمكن من أداء رسالته المطلوبة من منطلق أن الحصول على شهادة الدكتوراه لا تعني بأي حال من الأحوال إتقان المهارات التدريسية، وقد يتم ذلك من خلال المراكز التدريبية المتخصصة مع تشجيع الالتحاق بها.
- التناغم السليم وطيب العلاقة بين الأستاذ الجامعي والطالب الجامعي من منطلق أن الطالب في هذه المرحلة من عمره الاجتماعي والعلمي بحاجة إلى الرعاية العلمية والاجتماعية، لذلك فإننا لا نعتقد أن الحياة الجامعية تقتصر على التنظير الفلسفي وإعطاء المحاضرات من قبل الأستاذ، بل نرى أن العلاقة يجب أن تكون أعمق من ذلك وهذا دون شك من شأنه أن يبعث الراحة والطمأنينة في نفس طلابنا ومن ثم النمو العلمي فخدمة المجتمع.

دراسات مستقبلية:

تحتم علينا نتائج هذه الدراسة إجراء مزيد من الدراسات حول الموضوعات التالية...

أولا: تحديد حجم التسرب بأنواعه المختلفة:-

أ - من الكليات العلمية العملية إلى العلمية النظرية.

ب - التسرب من الجامعة نهائياً.

جـ - التسرب إلى مهن وأعمال لا علاقة لها بالتخصص.

ثانياً: دراسة العوامل والأسباب التي تدفع الطلبة للتسرب بشكل خاص من كلية العلوم بجامعة الكويت.

ثالثاً: دراسة علاقة أنماط التسرب المذكورة أعلاه بقوة العمل الوطنية آنياً ومستقبلاً.

رابعاً: عمل دراسات تتبعية تتناول الجوانب المذكورة أعلاه وذلك للتعرف على جوانب القصور بشكل دوري ومستمر ليتسنى لأصحاب القرار علاج ما يمكن علاجه منها.

خامساً: إجراء دراسات مقارنة مع المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع الخليجي بشكل خاص بهدف الوصول إلى دراسات أكثر تشجيعاً وتحليلاً للأسباب وطرائق العلاج.

المصادر العربية:-

١ ـ جاسم الكندري «العلاقة بين التحصيل العلمي لطلبة جامعة الكويت وبعض العوامل الأكاديمية والاجتماعية والنفسية»، دراسات تربوية، المجلد الثامن، الجزء ٤٩، ص ٨٦، ص١١٨ ، ١٩٩٣م.

٢ ـ شكري سيد أحمد، مدحت السيد محروس. «عزوف الطلاب عن دراسة الرياضيات وعلاقته ببعض المتغيرات المعرفية والنفسية والاجتماعية لدى عينتين من طلاب دولتي قطر والإمارات» جامعة قطر - كلية التربية، ١٩٨٨م.

٣ ـ فتحي أحمد النمر، سميحة الشريدة. «الرسوب والتسرب من مدارس التعليم العام» التربية، السنة الأولى، العدد الثاني، ص ٧٩، ص ٩٦، سبتمبر ١٩٨٩م.

٤ ـ محمد الزعيمي. «إشكالية التعريب للتعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين - المؤتمر الثاني لقسم التربية حول التعليم»، جامعة الكويت ١٩٩٤م.

٥ ـ محمود أحمد السيد. «إشكالية التعريب للتعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين - المؤتمر الثاني لقسم أصول التربية حول التعليم» جامعة الكويت، ١٩٩٤م.

٦ ـ يوسف سيد محمود. «مشكلات طلاب الجامعة في مصر وأساليبهم في

مواجهتها - دراسة استطلاعية لطلاب فرع الفيوم»، دراسات تربوية، المجلد الثامن، ٤٩، ص ٢١٥ - ٢٥٠، ١٩٩٣م.

٧ ـ «التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقاً لاحتياجات التنمية في دولة الكويت» - مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، ص ١٣٣، ص ١٦٧ صيف ١٩٨٦م.

٨ ـ «التسرب من التعليم الجامعي - دراسة تحليلية لعوامل التحويل والانسحاب لطالبات جامعة الملك سعود»، الرياض - جامعة الملك سعود، ١٩٩٢م.

٩ ـ «دراسة حول ظاهرة عزوف طلبة المرحلة الثانوية عن دراسة العلوم»، وزارة التربية - مركز بحوث المناهج، مارس ١٩٧٧م.

١٠ ـ «دراسة مدى التغيير في ظاهرة عزوف طلاب المرحلة الثانوية عن دراسة العلوم»، وزارة التربية - مركز بحوث المناهج، يونيو ١٩٨١م.

١١ ـ «دراسة وصفية تحليلية لبعض المتغيرات المتعلقة بالطلبة المستجدين في جامعة الكويت ٨٩ - ١٩٩٠م»، جامعة الكويت - مركز التقييم والقياس، أبريل ١٩٩٠م.

١٢ ـ «السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة». وزارة التخطيط - الأدلة العامة لشئون التخطيط، ص ٢٠، ص ٢١، ص ٤١، أبريل ١٩٩٤م.

١٣ ـ «ظاهرة عدم إقبال الطلبة الكويتيين على متابعة الدراسة في الكليات العلمية» - تقرير مقدم للسيد مدير الجامعة - جامعة الكويت.

١٤ ـ «المقومات الشخصية والمهنية للأستاذ الجامعي من وجهة نظر طلابه»، رسالة الخليج العربي، السنة الرابعة عشرة، العدد ٤٩، ص ٩٦، ١٩٩٤م.

١٥ ـ «الوثيقة الوطنية للإصلاح والتنمية» (٩٢/١٩٩٣م- ٩٤/١٩٩٥م)» المجلس الأعلى للتخطيط - الأمانة العامة، مارس ١٩٩٢م.

المراجع

(1) (Beaufaut , fred 1992 "An Enguneering curriculum for the year 2000", Engineering - Education, Vo. 81 , No. 4 , PP. 425-428.

(2) Dlane Tyler, and James Small. Persistence Of College Transfer Students. The Alberta Journal Of Educational research. vol. 36, No. 2 , June 1990, PPP. 81 - 88.

(3) De Freritas , Katia , "Factors affectting student succeess at the national open uneversity of Veenezeuela" The destance Education, Sep. 1986 , Vol.XIL - 7 , PP. 191 - 202.

(4) Lan M. Gomme & Did N. Gilber, 1984,"Paying the cost: some observations on the problem og the problem of post secondray student / attrution" , The Candian Journal of Higher Education, Vol. XIL-3 , PP. 95-100.

(5) Kimc Francis , Robort J.Keily & Mantha J.Bell, 1993. "Successin school : Aresearch aginda on student attrition and rettention in the seek program" , ch icago arban university.

(6) John G. Hedle. Attrition in an undengraduete Program in Allied Health Education Journal Of Allied Health , August 1987 , Volume 16, Part 3, P. P. 219 - 28.

(7) Marinelli , Rosalie , 1991. " Attrition of adult learners in a non-tradittional college" , Jounal of continuing higher education, Vo.39, No.3, pp.17-19.

(8) Oqletree, Earl, 1992, "Analysis of the non-retention of cuu first year students", Chi cago urban university.

(9) Resenfeld, Peri, Apr. 1988, "Measuring Student Retention: A national analysi", The Nursing & Health Care, Vol. SIL-9, Prt, 4, PP.198-202.

(10) Shamlan Y.Alessa, 1981, "The manpower problem in Kuwait", kegan paal international London & Boston.

(11) Stewart, Miriam 1990. "Attrition from health professional school in acadnadian university" Canadian Journal of higher education, Vo.20,No.3, PP.43-63.